م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 390/ 2022 التخصصي

التطبيع الاقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني

الأحد 26 حزيران، 26 June 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 390
الأحد 26 حزيران، 2022
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK Weekly Economic Report No. 390
Sunday 26 June 2022
full report، click on the link:

The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision–makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 390/ 2022 التخصصي

التطبيع الاقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني

الأحد 26 حزيران، 26 June 2022

Contents

1 – قراءات إعلامية » التطبيع مع الكيان الصهيوني..... 3
2 – التطبيع الاقتصادي التونسي مع إسرائيل: المبادلات تبلغ ذروتها في سنة الكورونا 17
3 – التطبيع الاقتصادي والعسكري بين الصهاينة والبحرين.....22
4 – التطبيع الاقتصادي بين الأردن وسلطة الاحتلال الصهيوني....30
5 – أهداف "إسرائيل" من الاتفاقيات الاقتصادية مع المغرب 32
6 – من المستفيد من التطبيع.. الامارات ام الكيان الصهيوني؟ 37
7 – ورقة بحثية: 11 دافعا اقتصاديا لتصاعد "التطبيع" تصب في مصلحة الكيان الصهيوني.....39
8 – الأردن: لا منافع اقتصادية لـ «التطبيع[2] * «.....44
9 – شركة "رندة" التونسية: القصّة الخفية للتطبيع الاقتصادي مع "إسرائيل".....50

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 390/ 2022 التخصصي

التطبيع الاقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني

الأحد 26 حزيران، 26 June 2022

1 - قراءات إعلامية » التطبيع مع الكيان الصهيوني

تعود إلى الواجهة قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال تجمع قادة الأنظمة العربية في مؤتمر وارسو بقيادة إسرائيلية سعيًا لحرف بوصلة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو المؤتمر الذي شهد العدو قبل الصديق أنه فشل قبل انعقاده من خلال التراجع عن أهدافه وتغييرها وخفض مستوى التمثيل، ولكن ما بدا لافتًا انتقال المشاركين العرب من التطبيع السري إلى المجاهرة العلنية وعقد اللقاءات الخاصة السرية والعلنية مع وفد الكيان الصهيوني برئاسة نتنياهو ومجالستهم.

ما هو التطبيع؟

في اللغة، يُقصد بكلمة "طبّع "، جعل الأمور طبيعية، أو أنّه جعل الشيء مناسبًا للظروف وأنماط الفعل الطبيعية، ويطبّع الشيء تعني أن تجعله طبيعيًا، عاديًا، وذلك من خلال تكييفه مع الشروط الطبيعية، بعباراتٍ أخرى، إن التطبيع هو عملية تبديل حالة ما هو شاذ، غير مألوف، أو غير طبيعي، حتى يصبح طبيعيًا ومألوفًا وعاديًا.

وفي قضية الكيان الصهيوني، التطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصًا للجمع سواء بشكل مباشر

أو غير مباشر بين الفلسطينيين أو العرب وإسرائيليين أفرادا كانوا أم مؤسسات ولا يهدف إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني.

أشكال التطبيع

تطبيع ثقافي: هو التبادل والتفاعل الثقافي الحي والمباشر، من خلال المؤتمرات والمحافل الثقافية والأدبية، ما يعني القبول بالطرف "الإسرائيلي" وبالكيان الذي يمثله.

تطبيع اقتصادي: هو دخول الكيان "الإسرائيلي" إلى الأسواق العربية وتسويق منتجاته بأسماء شركات وهمية.

تطبيع إعلامي: يكون من خلال بث مقابلات مع أشخاص من الكيان الصهيوني على قنوات عربية إضافة إلى تغيير اسم فلسطين على الخريطة إلى "إسرائيل" وذلك من أجل جعل فلسطين اسمًا منسيًا.

تطبيع تجاري: هو تعامل التجار ورجال الأعمال في البلدان العربية مع شركات "إسرائيلية" من أجل إدخال منتجات هذه الشركات الى تلك البلدان، أو من خلال الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية كاستخراج النفط والغاز.

تطبيع ديني/ سياحي: يكون من خلال تنظيم المكاتب السياحية العربية لرحلات إلى القدس بذريعة زيارة الأماكن المقدسة والحج الديني.

تطبيع فني: يتجسد ذلك من خلال زيارة شخصيات فنية أو ثقافية عربية وازنة لفلسطين المحتلة من أجل المشاركة في احتفالات أو مناسبات "تخص الكيان الصهيوني."

تطبيع دبلوماسي: يكون من خلال فتح سفارات أو ممثليات دبلوماسية "للكيان الصهيوني" في البلدان المطبع معها وذلك لتقوية العلاقات فيما بينهم.

تطبيع عسكري: هو تعاون بين "الكيان الصهيوني" والبلدان العربية عبر إنشاء "الكيان" لمعسكرات تدريب واستقبال الضباط في الجيوش العربية من أجل تدريبهم، وإجراء صفقات بيع أسلحة بين هذه الدول.

تطبيع رياضي: يكون عبر استضافة الدول لفرق "إسرائيلية" مشاركة في مختلف المجالات الرياضية على أراضيها أو تمويل هذه الفرق.

تطبيع جوي: يكون عبر تنظيم رحلات جوية بين الدولة المطبعة والكيان الصهيوني.

تطبيع أمني: يشمل تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين "الكيان الصهيوني" والدول العربية.

أهداف التطبيع إسرائيليًا

إن طبيعة التسوية التي تحاول أن يفرضها الكيان الصهيوني على الدول العربية تتجاوز إقامة علاقات بين الجانبين، أو حتى إقامة نوع من التعاون بين دول المنطقة، بل إنها محاولة إلغاء جذري وشامل ومنهجي ومخطط للأمة العربية وتاريخها وثقافتها وقيمها الأخلاقية والدينية ومقاومتها، وشخصيتها القومية، وتحويلها إلى كم من الأفراد في آلية اقتصادية اجتماعية ثقافية جديدة.

كذلك تمثل حركة التطبيع بالنسبة للكيان الدعامة الرئيسية للتغلغل الصهيوني في المنطقة العربية، لأنه أعمق وأكثر استقرارًا من أي ترتيبات أمنية كالمناطق المنزوعة السلاح، ووضع قوات دولية وغيرها من الترتيبات الأمنية. فالتطبيع يبقى العامل الحاسم على المدى البعيد، لأن الصراع يترسخ في وعي الشعوب وثقافتها وذاكرتها الجمعية ووجدانها القومي، فتصعب هز

القناعات وتدمير مقومات الذاكرة الوطنية واختراق الثوابت التاريخية والدينية والحضارية دون

إقامة جسور للتواصل والتطبيع. وبالتالي فإن الإصرار الإسرائيلي على التطبيع، ينبع من إدراكه أن هذا الميدان هو المؤهل والقادر على تلويث الفكر العربي والثقافة الشعبية الوطنية، وضخ المفاهيم والتصورات المشوهة لقيمه ومبادئه والشخصية القومية.

وفي التطبيق العملي، يهدف التطبيع إلى:

إعادة كتابة التاريخ الحضاري للمنطقة العربية، عبر تزييف الحقائق والبديهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية التي أقحمت إسرائيل في الوطن العربي، والسعي الكبير من وراء ذلك إلى تناسي القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه المحتلة غصبًا. التوقف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية للكيان الصهيوني، بما في ذلك الوارد منها في بعض الكتب المقدسة كالقرآن الكريم، حيث كثفت إسرائيل جهودها العلمية لرصد وتسجيل وتحليل المفاهيم الإسلامية المؤثرة في الصراع مع "الصهيونية" كأحد أبرز وجوه العناصر البنائية للذهنية العربية.

أن تصبح الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني الموجه لتدمير الثقافة والهوية الحضارية للمنطقة العربية بأكملها، وإحداث التفكيك والفوضى داخل كل بلد عربي عبر إذكاء روح التناحر بين المنتمين للأديان والطوائف والمذاهب والجماعات المختلفة من جهة، ومحاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة أخرى.

تدمير المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية، ولهذا فهو في نظر خبراء إسرائيل وباحثيها وقادتها العنصر الأهم والأكثر إلحاحاً في فرض الهيمنة "الصهيونية" على العرب، وجعلهم يستسلمون نهائياً تعبيراً عن الهزيمة الحضارية والانهيار القومي والانتحار الجماعي.

الأردن

التطبيع الدبلوماسي

فتح سفارة "إسرائيلية في الأردن.

التطبيع الاقتصادي

بناء خط سكك حديدية للربط بين حيفا والحدود الأردنية بهدف نقل البضائع الأردنية عن طريق ميناء يافا.

عام 2015 وقعت الحكومة الأردنية والإسرائيلية اتفاقية للبدء في تنفيذ قناة البحرين للربط بين البحر الميت والبحر الأحمر.

التطبيع الجوي

بدأ بعلاقات مبكرة بين "إسرائيل" والخطوط الأردنية و" جالف اير البحرينية "والخطوط القطرية.

التطبيع العسكري

كشفت صحيفة "يديعوت احرونوت" الصادرة في فلسطين المحتلة عن قيام مجموعة من الجنرالات الأردنيين بزيارة سرية إلى "إسرائيل" في الآونة الأخيرة والتقوا خلالها بقادة وضباط من جيش العدو. وتعتبر هذه الزيارة جزءاً من أعمال التطبيع بين جيش المملكة الأردنية وجيش الاحتلال "الإسرائيلي."

السعودية

التطبيع السياحي – الديني

تفعيل خط طيران مباشر بين "إسرائيل" والسعودية، ليكون بذلك أول خط ينقل الأشخاص من السعودية إلى "إسرائيل" بهدف السياحة وزيارة الماكن الدينية في فلسطين.

التطبيع الثقافي

المشاركة في المؤتمرات التي تشارك فيها "إسرائيل" (مؤتمر نيويورك عام 2017).

التطبيع التجاري

اعترفت وزارة الحرب الإسرائيلية عن تصدير منتجات إلى السعودية تتضمن مجموعة من البرامج الإلكترونية والتقنيات السايبرية بهدف تطوير المجال الأمني والتجسسي للسعودية، وقد تمت هذه الصفقة بناءً على طلب من الجانب السعودي.

التطبيع الاقتصادي

حصول شركات صهيونية على أسهم شركة آرامكو السعودية، حيث أعلنت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية عن فوز تاجر يهودي باسم "مولس كين" بصفقة الخصخصة مع شركة آرامكو السعودية المختصة بمجال النفط والغاز والبتروكيماويات.

التطبيع الجوي

فتح خطوط جوية مباشرة بين السعودية وتل أبيب.

مصر

التطبيع الدبلوماسي

افتتاح ممثليه دبلوماسية لدولة الاحتلال الإسرائيلي بإمارة أبو ظبي.

التطبيع الثقافي

عقد قمة تطبيعية مع حاخامات صهاينة في مدريد، إسبانيا، تحت اسم "القمة العالمية لرجال الدين من أجل السلام،" كجزء من تحالف الأمم المتحدة للحضارات، برئاسة الدبلوماسي القطري ناصر النصر. وقد تم إدانة هذا اللقاء التطبيعي والدور القطري من قبل اللجنة الوطنية للمقاطعة.

التطبيع التجاري

إقامة كل من مصر و"إسرائيل" لجناح مشترك في معرض المشتريات المعروف باسم"Texworld"، والذي يهتم بصناعة الملابس والأزياء والموضة، وحاليًا يعمل مبعوثون عن مصر وإسرائيل معًا لتشجيع هذا المجال وينشؤون شبكات للتسويق في أمريكا من أجل هذه البضائع.

الاتفاق بين البلدين والمعروف باسم (الكويز) قائم منذ 2005 وبفضل هذا الاتفاق تصدر القاهرة لواشنطن منتجات معفاة من الضرائب، وذلك بموجب اتفاق التجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لأن القاهرة ليس لديها اتفاق تجاري مع واشنطن، وكذلك تربح تل أبيب من هذا الاتفاق لأن الشرط الأساسي للإعفاء الضريبي هو أن يتضمن المنتج المصري المصدر للولايات المتحدة 10.5 % على الأقل من المكونات والعناصر الإسرائيلية خلال تصنيع البضاعة في مصر."

التطبيع الاقتصادي

تشير بيانات نقطة التجارة الدولية بوزارة التجارة والصناعة المصرية إلى أن واردات مصر من إسرائيل بلغت 28.07 مليون دولار العام الماضي 2016.

الإمارات

التطبيع الدبلوماسي

إعادة السفير المصري إلى تل أبيب، بتعيين الدبلوماسي، حازم خيرت، سفيرًا في منتصف 2015.

تدشين مبنى جديد للسفارة الإسرائيلية في القاهرة، ضمن حالة نشاط لافتة لحركة السفير الإسرائيلي في القاهرة، حاييم كورين.

التطبيع الثقافي

في 25 شباط/ فبراير عام 2016 قام البرلماني والإعلامي توفيق عكاشة مالك قناة الفراعين باستقبال السفير الإسرائيلي حاييم كورين في منزله لمناقشة بعض الأمور التي طلب استيضاحها بشأن كتاب: "دولة الرب والماسونية والألفية السعيدة"، وكذلك للحديث عن سد النهضة وبعض ما يخص التقنيات الحديثة في الزراعة على حد وصف عكاشة.

التطبيع التجاري

افتتاح المكتب التجاري الإسرائيلي في أبو ظبي 2015.

التطبيع الاقتصادي

تعاقد الإمارات مع شركة " إيه جي تي" الأمنية الإسرائيلية لتأمين حماية مرافق النفط والغاز مقابل عوائد مادية، ويشمل التعاقد إقامة شبكة مراقبة مدنية في أبو ظبي.

التطبيع الرياضي

استضافت الإمارات عام 2015 منتخب الجودو "الإسرائيلي."

التطبيع العسكري

مشاركة سلاح الجو الإماراتي مرتين متتاليتين، في مناورات جوية مشتركة مع عدة مقاتلات من جيوش أجنبية من بينها سلاح الجو الإسرائيلي.

قطر

التطبيع الدبلوماسي

فتح ممثلية "إسرائيلية" في الدوحة.

التطبيع الثقافي

عقد قمة تطبيعية مع حاخامات صهاينة في مدريد، إسبانيا، تحت اسم "القمة العالمية لرجال الدين من أجل السلام،" كجزء من تحالف الأمم المتحدة للحضارات، برئاسة الدبلوماسي القطري ناصر النصر. وقد تم إدانة هذا اللقاء التطبيعي والدور القطري من قبل اللجنة الوطنية للمقاطعة.

التطبيع الفني

كانت قطر قد استضافت عازف البيانو وقائد الأوركسترا الإسرائيلي دانيال بارنبويم في مهرجان الدوحة للموسيقى والحوار أكثر من أربع مرات.

التطبيع الرياضي

على الصعيد الرياضي، أثار الفيلم الدعائي الذي أعدته قطر في نهاية 2010 ضمن حملتها الهائلة لاستضافة مونديال 2022 استنكاراً عارماً لاحتوائه على حديث بالعبرية عن تمنيات بوصول إسرائيل ودول عربية إلى النهائيات ولعب الفريق الإسرائيلي مقابل فريق عربي وقيام مشجعين من الطرفين بالتواجد معاً وتشجيع فريقيهما "ليتعارفوا إلى بعضهم البعض." وكانت اللاعبة الإسرائيلية (شاهار بير) قد قامت بنشر خبر مشاركتها في بطولة التنس المفتوحة للسيدات في الدوحة قبل عام.

التطبيع السياحي

تستقبل قطرُ السياح الإسرائيليين بشكل دوري، لتكون الدولة الخليجية الوحيدة التي تستضيف السياح الإسرائيليين على أراضيها

التطبيع التجاري

هناك تبادل تجاري كبير بين الدولة العبرية والإمارة الخليجية وفى المشروعات المشتركة، على رأسها مشروعات البنية التحتية لتجهيز منشآت كاس العالم 2022 التي تتولى مسئوليتها شركات إسرائيلية.

وضع النظام القطري السابق بزعامة الأمير الأب حمد بن خليفة، موطئ قدم لتل أبيب داخل الخليج العربي من خلال افتتاح مكتب تجارى إسرائيلي وسط العاصمة.

التطبيع الإعلامي

أسهمت تل أبيب بشكل كبير في إنشاء قناة «الجزيرة» التي تُعَد «بوق» القطريين ضد جيرانها العرب التي يعمل بها العديد من الإسرائيليين بجنسياتهم الأجنبية حسب مصادر رفيعة المستوى.

التطبيع الجوي

وبجانب العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية بين الدوحة وتل أبيب، هناك رحلات جوية بين العاصمتين، حيث أعلنت شركة الطيران الإسرائيلية «أركيع» عقب إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات مع «قطر»، ووقف رحلات الجوية معها وغلق جميع المنافذ البرية والبحرية مع الدوحة، أن التعاون التجاري مع الخطوط الجوية القطرية مستمر.

البحرين

التطبيع التجاري

عام 2016" ارتياح كبير" لدى إسرائيل إزاء زيارة وفد من رجال الأعمال اليهود إلى البحرين.

التطبيع السياسي

في 24 أيلول/ سبتمبر 2016 التقى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، أعضاء اللجنة الأميركية اليهودية، وذلك في مدينة نيويورك على هامش اجتماعات الدورة 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وخلال اللقاء، تم استعراض مسار العلاقات التاريخية بين مملكة البحرين وإسرائيل وسبل الارتقاء بها في كافة المجالات بما يعزز مصالح البلدين، كما تم التطرق إلى أهم القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

التطبيع الأمني

كشف تقرير صادر عن الجيش الإسرائيلي وجود تعاون استخباراتي وثيق بين جهاز الموساد الإسرائيلي والسلطات البحرينية، وأن المنامة زودت إسرائيل بمعلومات استخباراتية عن إيران وفصائل المقاومة الفلسطينية.

التطبيع الفني

في نيسان/ أبريل 2014، شاركت مجموعة من الفنانين البحرينيين في معرض فني إسرائيلي أقيم في المركز اليهودي العربي بالكيان الصهيوني. في 27 كانون الاول/ ديسمبر 2016، فقد صدم العرب والمسلمون بالفيديو الذي بثته قنوات تلفزة ومواقع إخبارية إسرائيلية، ويظهر فيه بحرينيون وهم يرقصون إلى جانب حاخامات صهاينة من حركة «أجاد» على إيقاع أغنية تمس بشكل مباشر بالمسجد الأقصى وعروبة القدس المحتلة وإسلاميتها. وكشفت هذه الوسائل أن الحاخامات قدموا إلى الحفل الذي أقيم في مدينة المنامة، بناء على دعوة الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة نفسه.

التطبيع السياحي

نقل موقع (NRG) العبري التابع لمؤسسة «معاريف» الإعلامية عن كوفر الذي يرأس مركز شمعون فيزنتال في لوس أنجلوس الأميركية، قوله: "إن لقاء جمعه مع ملك البحرين في المنامة خلال العام الجاري، ندد خلاله الشيخ حمد بمقاطعة إسرائيل من قبل الدول العربية وأنه سيعمل من أجل السماح لرعايا بلاده لزيارتها." وأشار كوفر إلى أنه بحث مع ملك البحرين إمكانية إقامة متحف للتسامح بين الأديان في المنامة وقد أبدى موقفا إيجابيا، واصفا زيارته إلى البحرين بالمهمة.

التطبيع الرياضي

زيارة قام بها في أيار/ مايو 2017مسؤولين في اتحاد كرة القدم الإسرائيلي إلى مؤتمر الفيفا الذي أقيم في البحرين، قال المسؤولون لموقع ميدل أيست إنّ إعلانًا رسميًا عن إرساء العلاقات بين الطرفين قد يحصل في العام المقبل.

المغرب

التطبيع الأمني

حين عقدت القمة العربية في المغرب استطاع الموساد التجسس على القمة وتسجيل كل وقائعها وما دار خلال جلساتها العلنية والسرية بمساعدة المخابرات المغربية، وهو ما أكده رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق شلومو غازيت في مقابلة أجرتها معه صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية ونشرتها في عددها الصادر بتاريخ 14 اكتوبر 2016.

التطبيع العسكري

تزود إسرائيل الجيش المغربي بمعدات الكترونية وأجهزة اتصالات ومراكز تحكم حديثة ذات تقنية عالية متطورة، كما تشير تقارير إعلامية إسرائيلية إلى

أن المملكة اشترت من إسرائيل ثلاث طائرات بدون طيار متطورة وغيرها من معدات عسكرية تم بيعها للمغرب وإنما عن طريق وسطاء ودول أخرى

التطبيع التجاري

من الشركات المغربية التي تروج منتوجات إسرائيلية بالأسواق المغربية في مجال التكنولوجيا المتقدمة، شركة " إم.تي.دي.إس(MTDS) "، المتواجدة بالرباط و"أنور تكنولوجي (ANNOUR TECHNOLOGIE) " المتواجدة بالدار البيضاء، وكلاهما مرتبطتان بالشركة الإسرائيلية "شيك بوانت

تركيا

التطبيع التجاري

يبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل ما معدله 3 مليارات دولار سنويا، وازداد في السنوات الخمسة الأخيرة رغم التوتر السياسي.

أصدر مركز الإحصاء في تركيا تقريره للتجارة الخارجية التركية لعام 2014 وفوجئنا بأن التجارة بين تركيا وإسرائيل في الأشهر الستة الأولى مقارنة بالأشهر الستة الأولى لعام 2013، زادت بنسبة 24.9 في المائة، فقد وصل مقدار الصادرات إلى إسرائيل 265 مليون دولار، كما أن مجموع حجم التجارة بين البلدين وصل إلى واحد مليار و617 مليون دولار وهذا يعني أن حكومة العدالة تستورد من إسرائيل ستة أضعاف ما تصدر لها.

التطبيع الاقتصادي

في 22 أيار/ مايو 2014 بدأت زورلو القابضة في العمل على مشروع خط أنابيب بحرية بقيمة 2.5 بليون دولار، لمدة 20 عام، لنقل الغاز الطبيعي المكتشف في لقياثان في إسرائيل إلى تركيا من المتوقع أن تنقل هذه المنظومة البحرية 8 بليون متر مكعب من الغاز سنوياً.

التطبيع الدبلوماسي

تفعيل السفارات وتعيين سفراء لدى كلتا الدولتين، واستئناف الزيارات الودية، وعدم عمل أي طرف ضد الآخر في المؤسسات الدولية.

التطبيع العسكري

قامت حكومة إردوغان بدفع مبلغ 900 مليون دولار للشركات الإسرائيلية لتحديث أسطولها الحربي من طائرات «فانتوم إف 4 واف 5»، ودفعت أيضا 500 مليون دولار لتحديث 170 دبابة من طراز إم60، كما يوجد اتفاق على شراء صواريخ «دليلة» التي بلغ مداها 400كم، كما أن الكونغرس الأميركي وافق لإسرائيل على بيع تركيا صواريخ «أرو» المشتركة الصنع بقيمة 150 مليون دولار، كما أن تركيا ما زالت تنتظر باقي صفقة طائرات «هارون» دون طيار وهي عشر طائرات بلغت تكاليفها 183 مليون دولار.

التطبيع السياحي

بعد 4 سنوات من الغياب بسبب التوترات بين البلدين، سيعود الى معرض السياحة الدولي في تركيا (IMTM) الذي سيعقد في فبراير شباط في إسرائيل أرض المعارض. وتعتبر هذه المشاركة هي الأولى بعد قطيعة استمرت السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث لم يشارك في معرض السياحة الاسرائيلية أي صحاب فندق سياحي ولا أي شركة سياحية، وتأتي هذه المشاركة في محاولة من اصحاب الفنادق التركية خاصة في انطاليا الى رفع السياحة الاسرائيلية، خاصة في ظل الظروف التي تعانيها تركيا من تراجع السياحة بشكل كبير بعد الأزمة مع روسيا مؤخراً.

دراسة من إعداد مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير U-Feed

https://rsgleb.org/article.php?id=1052&cid=22&catidval=0

2 - التطبيع الاقتصادي التونسي مع إسرائيل: المبادلات تبلغ ذروتها في سنة الكورونا

07 جوان 2021

في تونس، هنالك من يصف سنة 2020 بسنة الكورونا لما خلّفه هذه الوباء من آلاف الضحايا وتأثيره المدمر على الاقتصاد بكلفة تراوحت بين 7 و8 مليار دينار. إلا أن وباء كورونا لم يكن الوحيد الذي وسم سنة 2020 فقد شهد هذا العام أعلى نسبة مبادلات تجارية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ فتح مكتب الاتصال والعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلي في تونس سنة 1996 وصلت لـ94%.

Badr Essalem Trabelsi

Seif Koussani

بحسب موقع رصد السفن العالميwww.vesselfinder.com

فإن آخر دخول لسفينة تجارية قادمة من إسرائيل كان بتاريخ 05 ماي 2021، لتغادر في 22 من نفس الشهر وهو ما يعني أن السفينة قضت 17 يوما في ميناء رادس ما بين انتظار وتفريغ وترصيف.

السفينة كانت تحمل اسم "إيكاترينا" Ekaterina وترفع العلم المالطي للتمويه، وليست هذه المرة الأولى التي تدخل فيها لميناء رادس محملة ببضائع إسرائيلية وتغادره مشحونة ببضائع تونسية، فقد سبق وأن دخلت لتونس في 31 مارس 2021.

وفي هذا السياق كشف موقع "الكتيبة" التونسي، بتاريخ 20 مارس 2021، عن عبور العديد من الحاويات من ميناء رادس في تونس وصولا إلى ميناء أسدود التابع لدولة الاحتلال الإسرائيلي، محملة بالكسكسي الذي يصنّع من قبل شركة رندة التونسية. وأشار الموقع إلى أن هذه المبادلات التجارية السريّة تشكّل أحد أوجه التطبيع الاقتصادي المسكوت عنه بين مؤسّسات تونسيّة وشركات إسرائيلية استفادت من غياب إطار تشريعي يجرّم مثل هذه العلاقات.

التطبيع في زمن كورونا

توصلت "نواة" إلى العديد من الأرقام والبيانات التي تعكس حجم التطبيع الاقتصادي، بين تونس والكيان الصهيوني في العقود الأخيرة ليصل إلى ذروته السنة الماضية، حيث بلغت قيمة البضائع التي قامت بلادنا بتصديرها إلى إسرائيل 18.248000 مليون دولار، ما يقارب 49.5 مليون دينار تونسي لسنة 2020 لوحدها، بحسب الاحصائيات التي حصلنا عليها من قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة.

التبادل التجاري الثنائي بين تونس والكيان الصهيوني سنة 2020

المنتوجات	القيمة بالمليون دولار
جميع المنتوجات	18,248
النسيج	7,647
الالات والمعدات الكهربائية والصوتية	4,272
الملابس والإكسسوارات	2,079
الشحوم والزيوت الحيوانية أو النباتية	2,017
الأحذية والإكسسوارات	0,547
منتوجات أخرى	1,686

المصدر: مركز التجارة الدولي والأمم المتحدة

يأتي ذلك في السنة التي كانت الدولة مجندة لمجابهة جائحة كورونا. وكان الرأي العام والاعلام مركزين على كيفية الخروج من هذه الكارثة وفهم كل العوامل المتداخلة فيها. ومرت بالتالي المبادلات التجارية مع الكيان الصهيوني في كنف السرية، وصدّرت تونس بضائع لدولة الاحتلال ما لم

تصدرها لها على امتداد تاريخ العلاقات التجارية السرية التي جمعت بين البلدين منذ الاستقلال إلى اليوم.

وجاء في الاحصائيات والبيانات التي حصلنا عليها من موقع مركز التجارة الدولي (وكالة للتعاون التقني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية) أن واردات الكيان الصهيوني من الملابس والإكسسوارات مثلا بلغت قيمتها 7,647 مليون دولار، ما يقارب 20.8 مليون دينار تونسي. كما بلغت قيمة صادرات تونس من الآلات والمعدات الكهربائية والصوتية لدولة الاحتلال 4.272 مليون دولار، ما يقارب 11.5 مليون دينار تونسي. هذا وارتفعت صادرات الشحوم والزيوت الحيوانية أو النباتية والدهون الغذائية بين سنتي 2016 و2020 إلى 2.017 مليون دينار بنسبة 164 %.

لم تكن سنة 2020 الوحيدة التي عرفت أرقاما مرتفعة في تطبيع العلاقات الاقتصادية، وإن كانت الأعلى في حجم التطبيع، إذ عرفت سنة 2012 (فترة حكومة الترويكا برئاسة حركة النهضة) صعودا غير مسبوق في قيمة التبادل التجاري بين تونس ودولة الاحتلال، لتبلغ قيمة الصادرات التونسية لإسرائيل 15.014 مليون دولار مقابل واردات بقيمة 308 آلاف دولار. يأتي ذلك في سياق تنكر فيه الدولة التونسية، من خلال وزارة خارجيتها، إنشاء أية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. بل إن وزير التجارة وتنمية الصادرات التونسي، محمد بو سعيد، أنكر، في جلسة مساءلة أمام البرلمان، علم وزارته قيام بعض الشركات التونسية في مجال صناعة الأغذية بتصدير منتجاتها إلى إسرائيل

وكأن إدارة الموانئ والديوانة وأجهزة الرقابة التجارية تتبع دولة أخرى أو أنها مؤسسات تعمل لحسابها الخاص. هذا دون الحديث عن قواعد البيانات الدولية التي تنشر بشكل دوري احصائيات بحجم واردات وصادرات تونس للدول الأجنبية بمن فيها إسرائيل، وهو أمر من المفترض أن تكون وزارة التجارة ملمة به وعلى دراية ببياناته.

ماذا تريد إسرائيل من تونس؟ كان نظام الرئيس المخلوع بن علي من أوائل الأنظمة العربية التي وقعت اتفاقيات تعاون مع الكيان الصهيوني في عام 1994 بعد المغرب بشهر واحد، إثر توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وربط نظام بن علي وقتها علاقات دبلوماسية مع الإسرائيليين تُوِّجت بفتح مكتبي اتصال دبلوماسي وتجاري بين البلدين في العام 1996. وأصبح على إثرها التطبيع شأنا رسميا قبل أن تقوم تونس بقطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين من جديد وإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي ببلادنا، وسحب سفيرها محمد المصمودي من تل أبيب كرد فعل على قمع الاحتلال الإسرائيلي للانتفاضة الثانية سنة 2000. لكن العلاقات التجارية والسياحية بين البلدين لم تتوقف وتواصلت الاتصالات بينهما في عدة مجالات.

في نوفمبر 2005، جاءت زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي، سيلفان شالوم، إلى تونس، تحت غطاء القمة العالمية لمجتمع المعلومات (SMSI)، يرافقه فيها وفد من المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، وجمعية المصنعين الإسرائيليين، وشركات الاتصالات الرائدة، لتحسين فرص وشروط التطبيع بين البلدين. وبحسب وثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فقد عقد الوزير الإسرائيلي، ذو الجذور التونسية، ساعتها، لقاءات

مع المسؤولين التونسيين. وقال في الوثيقة إن لديه "انطباعا بأن القيادة التونسية اتخذت قرارا استراتيجيا بإبداء الدفء والانفتاح على الوفد الإسرائيلي من أجل تعزيز العلاقات الثنائية ولعب دور أكثر أهمية في الشؤون الإقليمية". كما بحث شالوم ومضيفوه التونسيون سبل الارتقاء بالسياحة والتجارة الثنائية.

تطور العلاقات التجارية بين البلدين بعد الثورة لم يلجم رغبة الكيان الصهيوني الجامحة للتطبيع الشامل والعلني للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين. وبحسب تصريح وزير أملاك الدولة الأسبق حاتم العش، لراديو جوهرة اف ام، فإن سفيرة الاتحاد الأوروبي في تونس أبلغته عندما كان في منصبه على رأس الوزارة سنة 2015 بأن اسرائيل تنوي طلب التعويضات باسم اليهود التونسيين الذين غادروا البلاد في الستينات والسبعينات إثر حربي 1967 و1973، مشيرا إلى إن "فرضية طلب إسرائيل لـ 50 مليار دولار من تونس ممكنة جدا، وسيكون هذا الطلب وسيلة للابتزاز والمساومة على التطبيع مقابل التنازل عن التعويضات".

تسعى إسرائيل من خلال خططها للتطبيع مع تونس وبلدان شمال افريقيا (ليبيا، المغرب، الجزائر)، إضافة للمكسب السياسي الذي تحققه من ذلك على حساب عدالة القضية الفلسطينية، هو أن يكون لها موضع قدم راسخة في القارة الأفريقية من بوابتها الشمالية بعد أن استطاعت اختراقها من بوابتها الشرقية (أثيوبيا، السودان، جنوب السودان، كينيا...). تونس مهد لمجتمع يهودي قديم، ويمكنها أن تكون عاملا مساعدا أو عائقا أمام تحقيق مصالح الاسرائيليين في أفريقيا، وذلك بسبب موقعها الجيوسياسي وعضويتها داخل الاتحاد الأفريقي، بحسب الباحثة في المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية "متافيم"، أدينا فريدمان.

وأشارت الباحثة الاسرائيلية إلى أنه على الرغم من العقبات السياسية القائمة أمام العلاقات بين البلدين إلا أن "هناك سابقة لعلاقة جيدة بين إسرائيل وتونس تجسدت في التعاون بين البلدين في ميدان الزراعة على سبيل المثال"، وبأن هناك "إمكانية لتوسيع التعاون في مجالات إضافية في المستقبل، في ظل ظروف مناسبة".

وهكذا، على الرغم من الضغوطات التي يمارسها الكيان الصهيوني على تونس من أجل تطبيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع بلادنا لما تتميز به من أهمية استراتيجية لإسرائيل في المنطقة المغاربية والأفريقية، إلا أن قضية مناهضة التطبيع تبقى على رأس أولويات التيارات والجماعات المساندة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومقياسا لدعم القضية الفلسطينية وتبني مطالبها المشروعة.

https://nawaat.org/2021/06/07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/

3 - التطبيع الاقتصادي والعسكري بين الصهاينة والنظام البحريني

[13/اكتوبر/2021]

صنعاء–سبأ: مركز البحوث والمعلومات: زيد المحبشي

توسّعت العلاقات الاقتصادية بين الصهاينة وشُركائهم الجُدد في الخليج العربي، بصورة فاقت توقعات "تل أبيب" بكثير، بعد توقيع اتفاقات السلام، لتشمل تبادل الرحلات الجوية المباشرة وصفقات اقتصادية بملايين الدولارات،

وافتتاح مكاتب تجارية في المنامة، والسماح لشركات الطيران العبرية باستخدام المجال الجوي الخليجي، والسماح للسُياح الصهاينة بالدخول الى البحرين.

وعلى مدارِ عامٍ من الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات، وقعت المنامة وتل ابيب، 15 مذكرة تفاهم و4 اتفاقيات للتعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية والسياحية والطيران والخدمات المالية، ..ألخ.

منها 7 مذكرات تفاهم في مجالات الزراعة، والاتصالات والمال والاقتصاد، وإصدار تأشيرات لحاملي جوازات السفر الرسمية، تم التوقيع عليها في المنامة بتاريخ 18 أكتوبر 2020، قالت الخارجية البحرينية أنها تخدم شعوب المنطقة، دون أن توضح ماهية تلك الخدمة، وهنأ رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني "بنيامين نتنياهو"، وزير خارجية البحرين بتوقيعها. وأوضح مستشار الأمن القومي العبري "مائير بن شبات"، أن كيانه يريد تكريس "علاقات دافئة" مع شعب البحرين، و"صناعة السلام بطريقة تُغيِّر مستقبل المنطقة، وتعزيز الاتفاقات الاقتصادية بين البحرين وإسرائيل." وحظيت المياه باهتمام خاص نظراً لحاجة البحرين الى مياه التحلية، حيث زار وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني "زايد الزياني"، في سبتمبر 2020 الكيان العبري لبحث التعاون في مجال تحلية المياه، وتمخضت المباحثات عن التوقيع في المنامة، في يناير 2021، على صفقة مع شركة المياه الوطنية الصهيونية "ميكوروت" للحصول على تكنولوجيا تحلية المياه المالحة، وفقاً لصحيفة "غلوبس" الاقتصادية العبرية، تُدر للكيان الصهيوني ملايين الدولارات سنوياً، وفي 30 سبتمبر 2021، وقع وزير خارجية الكيان الصهيوني في المنامة على 5 مذكرات تفاهم في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد، تشمل اتفاقات تعاون بين شركات المياه والكهرباء .

وكان وزير التعاون الإقليمي الصهيوني، قد كشف في مايو 2017، عن وجود علاقات اقتصادية بين المنامة وتل أبيب، ما جعل الاتفاقات الموقعة بعد اتفاق السلام مجرد تحصيل حاصل لسنوات من المفاوضات والتعاون السرية.

التطبيع التجاري:

راجت تجارة الألماس الصهيوني بصورة كبيرة في العشر السنوات الأخيرة في الدول العربية، وراق بريقها للخليجيين بصورة خاصة، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية في تقريرٍ لها بتاريخ 15 يوليو 2013، أن هناك طلب كبير عليه في البحرين ودبي، وأن تاجري ألماس العبريين "أورنا" و"يتسحاق ليفي"، صاحبا شركةYVEL ، تلقيا دعوة من الحكومة البحرينية لزيارة المنامة .

وكشفت تقارير بحرينية في 21 نوفمبر 2013، عن دخول بضائع إسرائيلية إلى البحرين، بشكلٍ علني، بعد شهرين من أنباء ذكرتها صحف عربية بأن "البحرين ودول خليجية أخرى فتحت مكاتب تنسيق دبلوماسي وأمني"، ونشرت صورة لإحدى البضائع، كتب عليها "صنع في إسرائيل." وفي27 ديسمبر 2016 زار وفد تجاري صهيوني المنامة، وعقدوا لقاءاتٍ ثنائية مع تجار بحرينيين، وردت البحرين في سبتمبر 2020 بإرسال وفد تجاري بحريني يضم 40 رجل أعمال ومسؤول، برئاسة وزير الصناعة والتجارة البحريني.

وقال وزير الصناعة والتجارة البحريني "زايد الزياني" في حديث صحفي مع الاعلام العبري في القدس المحتلة بتاريخ 3 ديسمبر، 2020، أن نظامه يتعامل مع الشركات الصهيونية كما يتعامل مع الشركات الإيطالية أو الهندية

أو الصينية أو الألمانية، أو السعودية: "لا توجد قيود أو معاملة خاصة أو قواعد خاصة، لقد بدأنا فصلاً جديداً مع إسرائيل، ..، سننظر في المنتجات الإسرائيلية، لأن إسرائيل لديها قطاع تكنولوجيا معلومات وابتكار مزدهر."

وفي المحصلة تتحدث "دائرة الإحصاء المركزية" العبرية، عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني والبحرين خلال الفترة "يناير – يوليو 2021" إلى 300 ألف دولار، ولم تشمل الأرقام التجارة في السياحة والخدمات.

وتوقعت وزارة الاقتصاد العبرية في 2 ديسمبر 2020، ارتفاع سقف التبادل التجاري غير العسكري مع البحرين الى 220 مليون دولار في العام الجاري 2021، ونمو الصادرات العبرية إلى البحرين من الألماس والمعادن، وزيادة واردات النفط والألومنيوم من المنامة.

تطبيع النقل الجوي:

أبرمت شركة "إسرائيل" للصناعات الجوية الحكومية وشركة "طيران الخليج" البحرينية في 3 ديسمبر 2020، اتفاق تعاون، تضمن صيانة طائرات شركة طيران الخليج البحرينية التي تحط في الكيان الصهيوني، وتقديم حلول فنية شاملة، تشمل خدمات ما قبل الإقلاع، وما بعده، والصيانة اليومية، والدعم في مواجهة أي مشاكل فنية، والسماح بـ 14 رحلة تجارية اسبوعياً بين المنامة ومطار "بن غوريون."

وبعد عامٍ من التوقيع دشن نائب وزير الخارجية الصهيوني "عيدان رول" في 7 أكتوبر 2021، خط طيران مباشر بين تل أبيب والمنامة. وقال مُحتفياً بالخطوة، إن "البحرين وجهةٌ تجاريةٌ هامة بالنسبة لإسرائيل، وافتتاح خط الطيران بين الدولتين خطوة استراتيجية هامة، ستُسهم كثيراً

للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك للسياحة الوافدة والمغادرة، لأن هذه وجهةٌ تسمح برحلات جوية رخيصة ومُريحة أكثر إلى الشرق"، بحسب موقع "إسرائيل بالعربية."

ونقلت صحيفة "جيروزالم بوست" العبرية عن القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة الطيران البحرينية "وليد العلوي"، أن إطلاق الخط الجوي نصف الشهري بين المنامة وتل أبيب يأتي "كجزء من العلاقات البحرينية الإسرائيلية التاريخية"، وأشارت إلى أن قيود مكافحة "كورونا" حالت دون إطلاق المسار في يونيو 2021، كما كان مُقرراً.

وسمحت حكومة المنامة في 5 سبتمبر 2021 للصهاينة الحصول على تأشيرة لدخول أراضيها، قبل انطلاق خط الطيران المباشر، وفقا لصحيفة "معاريف" العبرية، وإلغاء طلب استصدار كشف للحساب البنكي للإسرائيليين الراغبين بزيارة البحرين، وأوضحت أن "هذا القرار كانت قد فرضته البحرين بعد طلب مشابه من إسرائيل للبحرينيين الراغبين بزيارة إسرائيل." وأكدت أن "تكلفة تأشيرة الدخول إلى البحرين تبلغ 9 دنانير بحرينية (24 دولاراً، 80 شيكل)، وأنه بإمكان الإسرائيليين الراغبين بزيارة البحرين أن يقدموا طلباً للحصول على التأشيرة إلكترونيا، في غضون 24 ساعة.

التطبيع العسكري والاستخباراتي:

تأمل البحرين من وراء اللهث وراء سراب التطبيع الحصول على عتاد عسكري متطور من الكيان الصهيوني، من أجل تحديث قدرات جيشها الكرتوني، وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية الفُقاعية، وتدريب كوادرها الأمنية والعسكرية، وتبادل المعلومات حيال الأخطار المهددة كيانيهما بالانقراض. وتحدث تقرير لموقع الجيش الصهيوني "بيسم" بتاريخ 4 فبراير 2014، عن

قيام البحرين بتزويد الكيان العبري بمعلومات استخباراتية عن إيران ومنظمات المقاومة الفلسطينية، وأكد وجود تعاون استخباراتي وثيق بين الموساد والسلطات البحرينية والمخابرات السعودية والمغرب.

وذكرت قناة "سكاي نيوز" الأميركية في 15 أكتوبر 2015، إجراء المنامة مفاوضات لشراء منظومة الصواريخ الإسرائيلية المتقدمة المعروفة بـ"القبة الحديدية"، من خلال متعاقدين أميركيين قاموا بتطوير القبة الحديدية بالتعاون مع شركة الأسلحة الصهيونية "رافائيل"، وشراء صواريخ اعتراضية طويلة المدى مثل "رافعة داوود" و"السهم الأول" و"السهم الثاني" القادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأسرع من الصوت.

واستندت القناة إلى تصريحات لوزير الخارجية البحريني "خالد آل خليفة": "لدى الإسرائيليين القبة الحديدية الصغيرة، ونحن في مجلس التعاون الخليجي سوف تكون لنا قبة أكبر بكثير !!،.. ، دول الخليج ستضع الكثير من المال في هذا البرنامج لتطوير تقنيات وتكتيكات الدفاعات الصاروخية لديها." ونشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقريراً لوزارة الاستخبارات العبرية، تحدث عن معاناة البحرين من أزمات مختلفة، بما في ذلك ركود الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط، ومحاولتها التحول الى مركز إقليمي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، خصوصا قطاع التكنولوجيا المالية، لذا ستجد فُرصاً لدمج الشركات الإسرائيلية.

وأكد حصول البحرين في السنوات الأخيرة على أنظمة أسلحة متطورة، وتوقع اهتمامها بأن تكون عميلاً لشركات تكنولوجيا الأمن الإسرائيلية. وفي مايو 2017، كشف وزير التعاون الإقليمي الصهيوني، عن تدريب عدد من رجال الشرطة في البحرين حول أساليب "مكافحة الشغب."

واحتلت البحرين المركز الأول في قائمة من عشرات الدول، تشتري أجهزة التنصت والتجسس من الكيان الصهيوني، بحسب صحيفة "هآرتس" العبرية، في تقريرٍ لها بتاريخ 19 أكتوبر 2018.

وتتم عمليات تصدير هذه الأجهزة، بمساعدة الخبراء الإسرائيليين من خريجي وحدة النخبة في شعبة الاستخبارات العسكرية، المعروفة باسم "الوحدة 8200"، ومهمتها الرصد والتجسس على الدول العربية.

ورجّح تقرير أصدرته وزارة الاستخبارات الصهيونية في 13 سبتمبر 2020 اهتمام البحرين بالحصول على تكنولوجيا عسكرية وأمنية إسرائيلية، وأن ثمة فُرصاً للتعاون الدفاعي مع البحرين، التي وصفها بأنها تتهددها "فتنة سياسية شيعية، توجهها إيران، ومن يعملون لحسابها."

ولم تعلق المنامة على ذلك، كما لا ينشر الكيان الصهيوني بيانات الصادرات العسكرية لكل دولة على حدة.

وأجرى رئيس "الموساد" الصهيوني "يوسي كوهين"، في أكتوبر 2020، محادثات مع مسؤولين أمنيين واستخباراتيين كبيرين في البحرين، وفقاً لوكالة الأنباء البحرينية الرسمية، كما أجرى رئيس الهيئة الاستراتيجية في الجيش العبري اللواء "تل كلمان"، مباحثات مماثلة مع نائب وزير الخارجية البحريني "عبدالله آل خليفة"، في 10 أغسطس 2021، في لقاء علني هو الأول من نوعه يُعقد في تل أبيب، وأقيمت ندوة استراتيجية لاستعراض التحديات الإقليمية المشتركة.

وقال "خليفة": "إن إيران تمثل تهديداً مُشتركاً لكلٍ من البحرين وإسرائيل"، وأن العلاقات التي أقامتها بلاده مع الكيان الصهيون: "يمكن أن تُساعد تماماً في هذا الصدد"، كما ذكرت وكالة أنباء البحرين "بنا."

وتحدثت وسائل إعلام النظام عن منح الأولوية للتعاون في مجال "أمن الإنترنت"، بعد أن أصدر الملك مرسوماً في مستهل سبتمبر 2020 بتأسيس مركز وطني لأمن الإنترنت.

وأبرمت المنامة مع "تل أبيب"، في 30 سبتمبر 2021، اتفاقية لتبادل المعلومات بينهما، بعد أن فشلت محاولات سابقة للتفاوض مع شركة «أمازون» للقيام بإدارة المعلومات الرسمية.

وستضع هذه الاتفاقية المعلومات الشخصية للمواطنين البحرينيين بأيدي الاستخبارات الصهيوني، وتمنح الكيان الصهيوني حق السيادة على معلومات المشتركين التابعين لها في مراكز الحوسبة السحابية القائمة بالبحرين، وفقاً للقانون البحريني رقم (56) لسنة 2018 بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، بحسب الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين "محمد علي القائد."

وجاء لقاء المشير "خليفة بن أحمد آل خليفة" في نفس يوم توقيع الاتفاقية بفريق عمل المعهد اليهودي للأمن القومي بأميركا، ضمن التعاون الاستخباراتي والأمني الذي تم التوافق بشأنه، ليؤكد توجه النظام البحريني لتسليم الإسرائيليين ملفات البحرينيين كاملة، وهذه أخطر نقطة في ملفات التطبيع مع الكيان العبري، بما لها من تداعيات كارثية مستقبلية غير محمودة العواقب.

المراجع:

– 1برفائيل أهرين، موقع "تايمز أوف إسرائيل"، وزير بحريني: سنتعامل مع سلع المستوطنات على أنها مصنعة في إسرائيل دون تمييزها، 3 سبتمبر 2020
– 2سعيد الشهابي، البحرين: الهرولة للتطبيع مع الاحتلال مغامرة خطيرة، صحيفة القدس العربي اللندنية، 4 أكتوبر 2021
– 3صحيفة "هآرتس"، الإمارات والبحرين اشترتا أجهزة تنصت إسرائيلية، 19 أكتوبر 2018

– 4وكالة الأناضول، مسؤول بحريني وضابط إسرائيلي رفيع يبحثان تعزيز العلاقات الأمنية، 10 أغسطس 2021
– 5وكالة "رويترز"، إسرائيل للصناعات الجوية تتولى صيانة طائرات طيران الخليج في إسرائيل، 3 ديسمبر 2020
– 6موقع "الخليج أونلاين"، توقيع 7 مذكرات بين البحرين و"إسرائيل" بعد أول رحلة مباشرة، 18 أكتوبر 2020
–7موقع "الخليج الجديد"، البحرين تقرر تسهيل حصول الإسرائيليين على تأشيرة لدخول أراضيها، 9 سبتمبر 2021
وكذا: إسرائيل تعلن عن تدشن خط طيران مباشر مع البحرين، 29 سبتمبر 2021
– 8موقع الحرة الأميركية، صفقة مرتقبة بين البحرين وإسرائيل في مجال تحلية المياه، 12 يناير 2021
– 9موقع الكوثر الايرانية، هكذا جاء رد البحرينيين على استضافة المنامة للوفد الصهيوني، 11 مايو 2017
– 10موقع "ميدل إيست أونلاين"، إسرائيل والبحرين تتوقعان علاقات تجارية واسعة، 2 ديسمبر 2020
– 11موقع "تايمز أوف إسرائيل"، تجارة إسرائيل مع الدول العربية، 5 سبتمبر 2021
– 12موقع "عرب بوست"، البحرين ترفض الصهاينة، 30 سبتمبر 2021
https://www.saba.ye/ar/news3159748.htm

4 - التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني

Economic Normalization Between The Hashemite Kingdom Of Jordan And The Zionist Occupation Authority1994-2018

الكاتب : شمالي الهام .

الملخص

أقرت اتفاقات التسوية العربية الكيان الصهيوني، التي وقعت في الفترة ما بين 1978-1995م- كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة-، أهمية تطبيع العلاقات بين دولة الاحتلال والدول العربية، وركزت تلك الاتفاقيات على أهمية ايجاد علاقات دبلوماسية، ترتكز على توطيد العلاقات الاقتصادية،

فالاقتصاد هو الداعم الأساس لأي علاقة سياسية، كونه يعمل على إطالة أمدها بموجب اتفاقات متبادلة بين الطرفين، فقد عقدت حكومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية وادي عربة عام1994م، التي وقعها الملك حسين مع رئيس حكومة الاحتلال اسحاق رابين؛ لإنهاء حالة الصراع بين الطرفين، ونصت على الاعتراف بسيادة كل منهما و سلامته الإقليمية واستقلاله السيادسي، وحق كل منهما بالعيس في سلام ضمن حدود آمنة وغير ذلك، وثقت بشكل كامل العلاقة الدبلوماسية بين الطرفين، ورسخت شبكة واسعة للبنية التحتية في الاتصالات، والنقل البري والبحري والجوي، فكانت أولى خطوات التطبيع اللاطبيعي مع عدو يحتل جزءاً من الأرض العربية، وتلاه عدد من اتفاقيات التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والمياه والنقل والسياحة، كإتفاقية الكويز ، واتفاقية التجارة الحرة.

The Arab-Israeli Zionist occupation authority, signed between 1978 and 1995, recognized the importance of normalizing relations between the occupying state and the Arab countries. These agreements focused on the importance of establishing diplomatic relations based on the consolidation of economic relations. The Government of the Occupation and the Hashemite Kingdom of Jordan concluded the 1994 Wadi Araba Agreement, Signed by King Hussein and Prime Minister Yitzhak Rabin to end the state of conflict between the two parties, stipulating the recognition of each other's sovereignty, territorial integrity and sovereign independence, which fully documented the diplomatic relationship between the two parties, and established a wide network of infrastructure in

communications, land, sea and air transport. Following the steps of normalization with an enemy occupying part of the Arab land, followed by a number of cooperation agreements between the two sides in the fields of trade, water, transport and tourism. Such as the QIZ Agreement and the Free Trade Agreement.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/103350

5 - أهداف "إسرائيل" من الاتفاقيات الاقتصادية مع المغرب

خالد البوهالي المصدر: الميادين نت 22 شباط 2022

يبقى الطموح الكبير بالنسبة إلى الكيان الصهيوني هو الوصول إلى منطقة غرب الصحراء، وجر دولها إلى التطبيع معه، حتى يتسنى له الاستفادة من مواردها الغنية التي تعد محل أطماع الدول الكبرى.

يحتل المغرب مراتب متقدمة كأحد زبائن "إسرائيل" في دول غرب القارة الأفريقية

زارت وزيرة الاقتصاد والصناعة الصهيونية أورنا باربيفاي المغرب، والتقت عدداً من المسؤولين المغاربة للتوقيع على اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ بين المغرب و"إسرائيل"، في سياق تعزيز الشراكات الاقتصادية بموجب الاتفاق الثلاثي الموقع بين الرباط وواشنطن و"تل أبيب"، كما أفادت وكالة "رويترز" للأنباء.

وبحسب تقريرٍ صادرٍ عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، فإنَّ الشركات الإسرائيلية صدرت بضائع بقيمة تزيد على 26 مليون دولار خلال

الشهور التسعة الأولى من العام 2021، وشهد شهر أيلول/سبتمبر الفائت تصدير بضائع بقيمة 10 ملايين دولار، في زيادة بقيمة 16 مليون دولار خلال السنة الجارية، والتي بلغت 9.3 ملايين دولار أميركي تقريباً، في حين بلغت الصادرات المغربية إبان الشهور التسعة الأولى من العام الجاري حوالى 8.6 ملايين دولار أميركي.

يُلاحظ من خلال تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي أنَّ العجز في الميزان التجاري يميل إلى الكيان الصهيوني، ويفوق المغرب بثلاثة أضعاف، وهو ما يبرر أسباب اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالمغرب والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الحكومة المغربية. كيف ذلك؟

يحتل المغرب مراتب متقدمة كأحد زبائن "إسرائيل" في دول غرب القارة الأفريقية، ويعتبر بالنسبة إلى الكيان الصهيوني سوقاً واعدةً لتصريف المنتجات الإسرائيلية أو تصنيعها فيه وتصديرها إلى الخارج، بحكم الخصائص الجغرافية والمناخية للمغرب، انطلاقاً من موقعه الاستراتيجي المطل على ضفتين مهمتين هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهو ما سمح له بتشييد موانئ كبرى عليهما بمواصفات دولية ومناطق حرة تجارية للتصدير، سواء نحو أوروبا وآسيا أو نحو القارة الأميركية وبعض دول أفريقيا الغربية، لكونه مفتاح العبور نحو أفريقيا.

بناء عليه، لا يُستبعد أن تلجأ "إسرائيل" في مرحلة من المراحل إلى إقامة مشاريع اقتصادية واستثمارية في المغرب، ما يسمح لها بتحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

–الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة مقارنة بنظيرتها في الكيان الصهيوني، مستغلةً ارتفاع نسبة البطالة والأزمة الاقتصادية التي يمر بها

المغرب كغيره من باقي دول العالم، نتيجة التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على أداء الاقتصاد المغربي، ما يسهل على "إسرائيل" اختراق المجتمع المغربي، وهو ما تجلّى من خلال بيان وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، التي قالت إنّ المغرب يحظى باهتمام كبير في "إسرائيل" في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

والدليل على ذلك هو زيارة بعض المقاولات الإسرائيلية التي تختصّ بقطاعي النسيج والفلاحة إلى المغرب. وقد أعلنت إحداها، وتدعى "ميهادرين"، وهي متخصصة في زراعة الأفوكادو، أنها أبرمت اتفاق شراكة مع شركةٍ مغربيةٍ، تقوم بموجبه بإنتاج الأفوكادو. وسيتم استئجار 445 هكتاراً لزراعة الأفوكادو، لإنتاج ما يناهز 10 آلاف طن سنوياً من هذه الفاكهة، وهو المحصول الذي سيتم تسويقه بالأساس في أوروبا.

–من شأن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع المغرب أن تمكن الكيان الصهيوني من الاستفادة من الموانئ والمطارات المغربية، من خلال تصدير منتجاته إلى أوروبا بحكم عامل القرب الجغرافي بين المغرب والأخيرة، وكذلك في اتجاه القارتين الأميركيتين.

أضف إلى ذلك، تميز المغرب بشبكةٍ مهمةٍ من الطرق البرية التي تصل المغرب بالدولِ الأفريقيةِ الواقعةِ في جنوبه، مثل جمهورية مالي وموريتانيا، ما سيمكن "إسرائيل" من ترويج منتجاتها في باقي الدول الأفريقية الواقعة غرب الصحراء انطلاقاً من المغرب.

ويبقى الطموح الكبير بالنسبة إلى الكيان الصهيوني هو الوصول إلى منطقة غرب الصحراء، وجر دولها إلى التطبيع معه، حتى يتسنى له الاستفادة من مواردها الغنية التي تعد محل أطماع الدول الكبرى، وإقامة مشاريع

اقتصادية واستثمارية، نظراً إلى العديد من الفرص التي يوفرها قطاع الاستثمار هناك، وهو ما سيمكنه من مزاحمة الدول الكبرى، كفرنسا والصين وروسيا والولايات المتحدة، في سعيه الحثيث لإيجاد موطئ قدم له في دول الساحل والصحراء، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما الصادرات التي سيقدمها المغرب للكيان الصهيوني، في ظلِّ التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الطرفين؟

في هذا الصَّدد، يقول الخبير الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي في تصريح لوكالة أنباء "الأناضول"، عن الطرف الأكثر ربحاً من هذه الاتفاقيات: "عملياً، وحين نقوم بالمقارنة، نجد أنفسنا أمام اقتصادين مختلفين تماماً. الاقتصاد الإسرائيلي يمثل كَمِّياً 4 مرات الاقتصاد المغربي"، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الناتج الداخلي الإسرائيلي يبلغ حوالى 400 مليار دولار، والناتج الداخلي للمغرب يصل إلى 115 مليار دولار. نصيب الفرد من الناتج الداخلي هو 40–45 ألف دولار في "إسرائيل"، و3000 دولار في المغرب.

وتابع: "إذا نظرنا إلى بنية صادرات إسرائيل وبنية صادرات المغرب، نلاحظ مع الأسف أنَّ إسرائيل لديها ما تصدره إلى المغرب.. ولديها صادرات ذات قيمة مضافة عالية معرفياً وعلمياً، وصادرات ذات قيمة تجارية مهمة."

وأضاف: "لا أقول إن الإمكانيات منعدمة، لكنها غير متوازنة إلى حد كبير. أسس عدم التوازن في العلاقة تظهر الآن. الأهم أن لا نتوهّم علاقة اقتصادية مربحة للمغرب مع إسرائيل. محكوم علينا من خلال الوقائع أن تكون التجارة مع إسرائيل علاقة ممول وزبون."

وفي السياق نفسه، قال الدكتور عمر الكتاني، وهو أستاذ في جامعة محمد الخامس في الرباط، في تصريحه للوكالة نفسها: "لا أثق بالربح المتوقع. حين

حدث تعاون مغربي إسرائيلي منذ عقود في المجال الفلاحي، استوردنا مرضاً خبيثاً أصاب الطماطم المغربية."

وقال أيضاً: "ما زالت الطماطم المغربية تعاني من المرض الخبيث الذي صدَّره إلينا الكيان الصهيوني، والذي خسرنا بسببه عدة أسواق في الخارج."

ووفقاً لدراسة أجراها معهد التصدير الصهيوني، يتوقع أن تصل الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب إلى حوالى 250 مليون دولار، وأن تشمل قطاعات الفلاحة ومعالجة المياه والرقمنة والصناعات الذكية وأنظمة الصحة الرقمية والمدن الذكية وغيرها.

ختاماً، واستناداً إلى المعطيات الواردة أعلاه، يتضح أن الكيان الصهيوني يجني ثمار التطبيع الذي انطلق قطاره مع بعض الدول العربية منذ العام 2020 في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وما التطبيع الاقتصادي إلا أحد روافده، وهو لا يصبّ إلا في مصلحته، نتيجة العوامل المذكورة سابقاً؛ ففي أيّ اتفاقية يعقدها العدو الصهيوني يكون فيها الرابح الأكبر، ما ينعكس إيجاباً على اقتصاده ورفاهية شعبه. ولعل الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها مع الأردن ومصر خير دليل ذلك.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

6 - من المستفيد من التطبيع.. الامارات ام الكيان الصهيوني؟

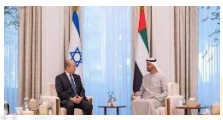

منذ الاعلان عن إطلاق عملية التطبيع بينهما، قطعت دويلة الامارات والكيان الصهيوني شوطا كبيرا في تطبيع العلاقات، ولكن فيما يبدو من خلال متابعة مجريات التطبيع، ان الكيان الصهيوني هو المستفيد من هذا التطبيع أكثر من الامارات، فكيف ذلك؟

لقد جاء التطبيع كمنقذ اقتصادي للكيان الصهيوني حيث توجهت العديد من الاستثمارات الاماراتية الى الاراضي المحتلة، وعلى سبيل المثال أنشأت الامارات صندوقا للاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار في الاراضي المحتلة. ورغم بعض الفوائد الاقتصادية بما فيها زيادة السياحة، حيث زار مئات الآلاف الاسرائيليين دويلة الامارات منذ الاعلان عن التطبيع وحتى الآن، لكن تل ابيب منعت ابرام صفقة طائرات اف35 والتي وعد الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب منحها للامارات مقابل التطبيع.

وفي الآونة الاخيرة وبعد ان تعرضت دويلة الامارات لضربات انتقامية بعد طول التحذير من قبل الجيش اليمني واللجان الشعبية، ورغم ان قادة الكيان الصهيوني ابدوا تعاطفهم مع الامارات – مع ان بعضا منهم لم يخف هلعه من احتمال وصول الضربات اليمانية الانتقامية الى الاراضي المحتلة – لكن الواقع العملي لم يجسد هذا التعاطف بل على العكس.

فقد ذكرت صحيفتا "يسرائيل هيوم"، و"معاريف"، نقلا عن خبراء ان حكومة تل ابيب رفضت طلبا إماراتيا بشراء منظومتي "القبة الحديدية" و"مقلاع داوود" الدفاعيتين.

و"مقلاع داوود" منظومة دفاعية إسرائيلية دخلت الخدمة في 2015، وهي مصممة لتقدر على اعتراض الصواريخ المقذوفة والجوالة.

ونقلت "معاريف" عن الخبير العسكري ألون بن دافيد، قوله؛ إن تل أبيب ترى أنه لا داع لبيع أي منظومة دفاعية للدول العربية المطبعة حديثا. فيما نقلت "يسرائيل هيوم" عن الخبير يوآف ليمور، قوله؛ إن الرفض يأتي لدواع أمنية، إذ إن أوساطا إسرائيلية تخشى من تسريب معلومات خاصة بالمنظومات الدفاعية لدول أخرى، في حال تم بيعها للإمارات.

وبحسب "معاريف"، فإن الرفض الإسرائيلي يأتي برغم أن الصفقة لو تمت كانت ستدر على خزينة الاحتلال نحو 3.5 مليار دولار.

وبحسب تقارير، فإن الإمارات استسلمت أمام الرفض الإسرائيلي، وغيرت وجهتها نحو كوريا الجنوبية، إذ اشترت منها منظومة دفاعية تعتمد على تكنولوجيا روسية.

هذه المرة الثانية وليست الاخيرة من خيبة أمل الامارات من حليفها الجديد "الكيان الصهيوني"، الامر الذي يبين عدم ثقة تل أبيب بأبوظبي، رغم كل ما بذلته الاخيرة من انبطاح وتقديم امتيازات، على حساب سمعتها.

بالطبع الامر ليس مستغربا، فعقيدة التلمود التي يسير عليها الصهاينة، ترى ان اليهود هم شعب الله المختار، وعلى الشعوب الاخرى ان تكون خدما لهم. فهل سيتعظ قادة الامارات؟

https://www.farsnews.ir/ar/news/14001111000001/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A

7 - ورقة بحثية: 11 دافعا اقتصاديا لتصاعد "التطبيع" تصب في مصلحة الكيان الصهيوني

بواسطة فريق التحرير 2 –نوفمبر، 2021

أكدت ورقة بحثية بعنوان "تصاعد عمليات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية.. بين الدوافع العربية والمكاسب الإسرائيلية" أن الكيان الصهيوني هو المستفيد الأول من التطبيع.

وأشارت الورقة إلى 11 دافعا لتطبيع الدول العربية من الناحية الاقتصادية، وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

– اهتمام تل أبيب ببناء علاقات تجارية واسعة مع الشركاء الجدد لها في المنطقة العربية، سعيا لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصهيونية، وتنشيط الحركة الإنتاجية لقطاعات الصناعة والزراعة والمياه والخدمات والتكنولوجيا، وتحفيز دول أخرى على الانخراط في مسيرة التطبيع، وتحقيق مكاسب اقتصادية في هذه المرحلة التي تشهد فيها اقتصاديات المنطقة أزمات مختلفة، لكن بما يضمن الهيمنة الاقتصادية للكيان.

تبادل منفعة

–تبادل منفعة بين الاحتياجات الصهيونية والعربية التي يمكن أن توفرها العلاقات التجارية بين الطرفين، إذ أن التركيب الهيكلي للصادرات والواردات فيهما يعزز فرص التبادل التجاري وبقيم عالية فمثلاً، تغلب على صادرات تل أبيب المنتجات الأمنية والآلات والأنظمة التقنية والتكنولوجية في عدة مجالات، وهي في صلب ما تستورده الدول العربية المُطبّعة وتحتاجه، في حين أن الإمكانيات الزراعية لتلك الدول، كالسودان، والإمكانيات الخدمية

والاستثمارية لبعض الدول الأخرى، كالإمارات والبحرين، يمكن أن تشكل مجالات مستهدفة من قبل الشركات ورجال الأعمال الصهاينة.

– تجاوب القطاع الخاص الذي يعوّل عليه السياسيون في تنشيط العلاقات الاقتصادية المنشودة من كلا الطرفين، فى ظل ما يقدم لهذا القطاع من تسهيلات ومزايا ورعاية رسمية، إذ أن التصريحات الرسمية الصادرة في أعقاب الإعلان عن التطبيع الاقتصادي، حملت في طياتها وعودا بتقديم تسهيلات ومعاملة تفضيلية لرجال الأعمال والشركات الخاصة.

– تسعى تل أبيب منذ عدة سنوات لتحويل تجارة شرق المتوسط من الموانئ التركية والسورية واللبنانية إلى موانئ فلسطين المحتلة، ولا سيما مرفأ حيفا، هذا المسعى تبلور في عمليات التحديث والتوسعة المستمرة لمرافئ فلسطين المحتلة، وفي المشروعات المطروحة للربط البري والسكي مع الأردن.

– دور إثاري، حيث لفتت الورقة لإدراك تل أبيب حجم الاستثمارات الإيرانية الكبيرة في الإمارات، ومن السذاجة عدم الاعتقاد بأن الهدف الصهيوني الأول سيكون الحد تدريجيا من الحضور الاقتصادي الإيراني في الإمارات، ومهمتها في هذا الشأن ستكون أسهل في البحرين التي تتهم دوما طهران بتشجيع الاضطرابات ودعم التظاهرات المعارضة.

كما أن الوجود الاقتصادي الإسرائيلي في السودان سيكون مفيدا، إذ ستكون تل أبيب على مقربة من بعض الدول الأفريقية التي لا تزال تناصبها العداء أو تتواجد فيها حركات ومنظمات تناهض المشروع الصهيوني، وكذلك الحال بالنسبة إلى المغرب.

تأثر المساعدات العربية لفلسطين

–تأثر المساعدات العربية، على محدوديتها، للمناطق الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، إذ أن تل أبيب سوف تستخدم علاقاتها الاقتصادية كورقة ضغط للحد من أي مساعدات عربية ترى فيها خطورة على سياستها القاضية باستمرار حصار الاقتصاد الفلسطيني.

– شرعنة عمليات السرقة والنهب التي تقوم بها سلطات الاحتلال للثروات والمقدرات الوطنية الفلسطينية والسورية، ففي الوقت الذي ترفض الدول الأوروبية استقبال أي منتجات من المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري المحتل، لم تعلن الدول العربية المطبّعة موقفا واضحا من هذا الملف حتى الآن، إضافة إلى أن الغاز المستخرج من البحر المتوسط، والذي يصدر اليوم إلى مصر والأردن، هو في النهاية ثروة فلسطينية مسروقة.

– ليس مستبعدا أن تلجأ حكومات بعض الدول العربية المطبّعة إلى تشديد إجراءات السماح بدخول الفلسطينيين إلى أراضيها، خوفا من مضايقات أو عمليات انتقام قد يتعرض لها السياح الإسرائيليون، وقد تكون مثل هذه الإجراءات بطلب من حكومة الاحتلال، بحجة الخوف على سلامة الصهاينة.

– سيعمل التطبيع على تحول الاحتلال الصهيوني من كيان غاصب بالمنطقة يناصب العداء له، إلى دولة صديقة مساعدة وفاعلة في المنطقة، بالإضافة لذلك سيساعد التطبيع على تجاوز القيود التي كانت تضعها الدول العربية في قيام دولة فلسطينية مما يساعد على التمدد الاستيطاني والتوسعي الجغرافي فى فلسطين وباقى الدول العربية مثل الجولان السورية دون عوائق سياسية مع المنطقة أو حتى مع العالم.

– ستعمل حالة التطبيع على تعزيز قوة الإحتلال وحمايته من المخاطر، سواء القادمة من إيران أو الدول العربية نفسها من خلال سلسلة من التحالفات والاتفاقيات التي يمكن أن يمهد التطبيع لها الطريق.

– أسهم التطبيع في الحد أو التقليص من الدعم العربي لا سيما من تلك الدول المطبعة مع الاحتلال للقضية الفلسطينية سواء على الصعيد السياسي أو المالي، لإجبار الفلسطينيين على قبول فكرة التطبيع والتعايش مع الاحتلال، كما دفع التطبيع بالقضية الفلسطينية إلى ذيل قائمة الاهتمامات العربية والإسلامية والدولية والإقليمية، وعزلها عن مسارها العربي الإسلامي، وجعل الأولوية للتطبيع بينها وبين الكيان الصهيوني، وتجاوز مبادرة السلام العربية التي تنص على عدم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي إلا بحل القضية الفلسطينية حلا عادلا.

عام على اتفاق أبو ظبي: وأضافت الورقة أن موجة جديدة من التطبيع العربي مع الاحتلال؛ قد تشمل دخول دول أخرى إلى حظيرة التطبيع مثل تونس والعراق والسعودية، بجانب ذلك فقد شهد هذا العام (2021) تحركات كثيفة للدول المطبعة من أجل تعميق العلاقات مع الكيان على المستوى السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي. ومن ذلك التصاعد "منتدى دولي رباعي للتعاون الاقتصادي" يضم الهند وأمريكا وأبوظبي وتل أبيب أعلنه وزير خارجية الاحتلال يناقش "إمكانيات البُنية التحتية المشتركة في مجالات النقل والتكنولوجيا والأمن البحري والاقتصاد والتجارة، وغيرها من المشاريع المشتركة" بحسب لابيد. وأن عدة دول عربية في المدة الأخيرة، تتمة لاتفاقات التطبيع وعلى رأسها السعودية، وأن هناك اتصالات هادئة من وراء الكواليس،

لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى اتفاقيات تطبيع كاملة مثل الاتفاقيات المنعقدة مع الإمارات والبحرين."

وأن صفقات بأحجام لا بأس بها مع السعودية عن طريق البحرين والإمارات، تفتح الأسواق السعودية للشركات الإسرائيلية، وأن محمد بن سلمان، لا يعترض على تطبيع العلاقات مقابل تحسين العلاقات بين إدارة جو بايدن والرياض." وطلبت القاهرة استضافة نفتالي بينيت وزيادة معدل التجارة بين البلدين وبدأت رحلات الطيران إلى تل أبيب في 3 أكتوبر، وزاد حجم التصدير والاستيراد في الإسمنت والحديد والكيماويات وغيرها.

وأنه ومنذ توقيع اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل برعاية أمريكية أواخر عام 2020، تسير العلاقات بين البلدين في منحى تصاعدي، وفي 16 أكتوبر 2021، افتُتح مكتب تمثيلي لتل أبيب بالرباط.

وأكد وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي عيساوي فريج، فى 19 أكتوبر 2021، أن سلطنة عُمان وتونس وقطر وماليزيا قد ينضمون إلى اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل. وقال وزير الخارجية التونسي الأسبق أحمد ونيّس أن بلاده لا تعتبر إسرائيل عدوا لها، وفي جزر القمر محادثات متقدمة جارية للتوقيع على إقامة علاقات دبلوماسية.

https://fj-p.net/333175/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-11-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA/

8 - الأردن: لا منافع اقتصادية لـ «التطبيع[2] * »

ورقة عمل زياد حافظ الإثنين 15 آذار 2021

ليست هناك دراسات تشير إلى المنافع الاقتصادية التي جناها الأردن جرّاء اتفاقية وادي عربة. منظّرو التطبيع، مثل معهد طوني بلير للتغيير الشامل، أو معهد الشرق الأدنى لدراسات السياسة، وغيرهما، جهدوا لإيجاد منافع اقتصادية مباشرة لهذه الاتفاقية. حتى الكيان الصهيوني لم يستفد منها إلا أمنياً باعتبار الأردن مدخلاً إلى دول الخليج العربي. من هنا يمكن فهم خطورة التطبيع الخليجي الذي تلازم مع تفجير مرفأ بيروت، لجعل مرفأ حيفا والأردن المدخل للتجارة مع دول مجلس التعاون المطبّعة علناً أو من تحت الطاولة مع الكيان الصهيوني

أنجل بوليغان ـ المكسيك

لم نجد دراسات عربية تنقض سردية التطبيع بين الأردن والكيان الصهيوني من الناحية الاقتصادية. كأنه من غير المرغوب فضح سردية المنفعة من اتفاقية وادي عربة. بالفعل، يصعب إيجاد أدلّة تدعم جدوى التطبيع من الناحية الاقتصادية البحت. لذا، نلجأ إلى منهجية مقاربة الجدوى الاقتصادية المصرية نفسها (انظر العدد السابق بعنوان: اقتصاد مصر بعد أربعة عقود على التطبيع) لاتفاقية كامب دافيد، أي التأثير على النفقات العسكرية التي سـ«تُحرَّر» لأغراض التنمية والنمو، التجارة الخارجية، الاستثمارات الخارجية المباشرة. لم تظهر أدلّة قاطعة في كل هذه القطاعات على «نجاح» التطبيع مع الكيان الصهيوني. هذا يعود أولاً، إلى الرفض

الشعبي للتطبيع، وثانياً لأن الاقتصاد الأردني قد لا يستطيع تقديم سوق اقتصادية للسلع الصهيونية أو فرص استثمار تنسجم مع مشاريعها التي يغلب عليها الطابع الأمني العسكري، لكن الأهم هو أن الأردن بوّابة للتجارة الخارجية الصهيونية لدول الخليج.

النفقات العسكرية

في عام 1994، أي حين وُقع اتفاق وادي عربة، كان الإنفاق العسكري يوازي 410 ملايين دولار، أي 6.54 % من الناتج الداخلي، بينما في عام 2010 وصل الإنفاق العسكري إلى مليارَي دولار أو ما يوازي 4.68% من الناتج الداخلي. هناك زيادة في الرقم المطلق (خمسة أضعاف)، إنما بنسبة أقل من الناتج الداخلي، ما يمثّل قفزة مهمة في الناتج الداخلي خلال تلك الفترة. لكن هذا لا يعني أنه تم «تحرير» موارد مالية توظّف في الاقتصاد بل تم تخفيف العبء الاقتصادي بسبب ارتفاع الناتج الداخلي. هذا الارتفاع يعود لأسباب عديدة خارج إطار هذه المقاربة.

في المقابل، ساهمت الولايات المتحدة في دعم القوّات المسلّحة الأردنية منذ سنة 1957 وتمّ تجديد المساعدات عبر السنوات. وصلت قيمة المساعدات الأميركية للقوّات المسلّحة إلى 2.17 مليار دولار في عام 2019. مهمّة القوّات المسلّحة الأردنية من المنظور الأميركي، حماية الحدود، المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب، وفي «عمليات مشتركة!«

التجارة الخارجية

يشير عدد من الدراسات، إلى أن التجارة الخارجية الأردنية نمت بفضل التغييرات التي أجرتها الحكومات الأردنية في البنية الاقتصادية. إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني كان باتجاه «تحريره» من القيود التي كانت «تعيق» النمو

والتنمية وفقاً لإرشادات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. ليس هذا المقال مخصّصاً لمقاربة هذه التغييرات وتقييمها بل لرصد أي مردود من التطبيع على الاقتصاد الأردني. فالتجارة الخارجية الأردنية، لم تنمُ بسبب اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني بل بسبب الاتفاقات التي عقدها الأردن مع الولايات المتحدة، كالتجارة الحرّة عبر المناطق الصناعية المؤهّلة (كويز) كما في مصر، علماً بأن الأردن سبق مصر بعشر سنوات في توقيع الاتفاقية. فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية الأردنية من نحو 5 مليارات دولار قبل عام 2000 إلى نحو 26 مليار دولار في عام 2017، مع ميزان تجاري سلبي بقيمة 4.3 مليارات دولار.

إقدام دولة الإمارات على التطبيع مع الكيان الصهيوني سيؤدّي إلى تراجع ملموس في الاقتصاد الأردني وخصوصاً في مجال الطيران

شركاء الصادرات الأردنية هم الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة 25%، بلاد الحرمين في المرتبة الثانية بنسبة 13%، ثم العراق والهند بنسبة 8%، والكويت بنسبة 5%، واتحاد الإمارات العربية بنسبة 5%. الأسواق العربية في الخليج والعراق تشكّل 30% من الصادرات الأردنية ما يجعل تأثير تلك الدول مهماً على الأردن، إضافة طبعاً إلى التأثير الأميركي. أما على صعيد الاستيراد، فتأتي الصين بالمرتبة الأولى حيث تشكّل 14% من إجمالي الاستيراد، ثم بلاد الحرمين بنسبة أقل من 14%، فالولايات المتحدة بنسبة 10%، والإمارات بنسبة 5%، وألمانيا بنسبة 4.%. حجم الناتج الداخلي لسنة 2017 كان نحو 40 مليار دولار، ما يجعل التجارة الخارجية المقدّرة بنحو 26 مليار دولار تمثّل 65%، ما يدلّ على انكشاف كبير تجاه الخارج بشكل عام وتجاه الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.

اتفاقية الغاز

وقّعت الحكومة الأردنية اتفاقاً مع الكيان الصهيوني في عام 2016 لاستيراد الغاز بقيمة 10 مليارات دولار يمتدّ على 15 سنة، علماً بأن البرلمان الأردني رفض اتفاقاً مماثلاً في عام 2014. ترافق التوقيع مع احتجاجات كبيرة منددّة بالاتفاق، وخصوصاً أن بنود الاتفاق لم تُنشر إلا سنة 2019 بتسريب من نائب معارض في البرلمان. عدم الشفافية من قبل السلطات الأردنية أثار حفيظة قطاعات واسعة ولا سيما أن الحاجة إلى هذا الغاز غير مبررة في ظل مصدر ثان للغاز من قطر. حجة الحكومة الأردنية، تفيد بأن الاتفاقية مع الكيان ستسهم في استقرار سعر الغاز وستؤدّي إلى توفير ما يوازي 500 مليون دولار لمصلحة الموازنة الأردنية. يسجّل للبرلمان الأردني رفض الاتفاقية عبر مسودة قرار صدر في 19 كانون الثاني 2020. لكن ليس واضحاً إذا التزمت الحكومة الأردنية بقرار البرلمان.

من سلبيات الاتفاق، الضغط على عدم الاستثمار في مصادر طاقة بديلة منسجمة مع ضرورات الحفاظ على البيئة. الالتزام باستيراد الغاز من الكيان، يفقد الجدوى الاقتصادية للاستثمار في تلك القطاعات الجديدة. كما يمنع الاستثمار في إعادة تأهيل الشبكات القائمة بذريعة أن الإنتاج الحالي للطاقة يفوق الحاجات الظرفية وفقاً لتقارير خبراء في الطاقة في الأردن.

الاستثمارات المباشرة الخارجية

شهد الأردن تدفقاً للاستثمارات الخارجية المباشرة بعد اتفاقية وادي عربة. لكن ليس واضحاً أن هذا التدفق يعود إلى «ثمار» الاتفاقية، بل الأرجح أنه يعود إلى إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني وفقاً لإرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فرأس المال الخاص لا يتحرّك بموجب قرار سياسي

بل بسبب عامل الربح، والربح السريع والمضمون. الإجراءات التي اتُّخذت خلقت «مناخاً صديقاً» للاستثمارات الخارجية بحسب الكثير من التقارير الغربية. إجمالي التدفقات الاستثمارية خلال فترة 1994–2019 وصلت إلى أكثر من 36 مليار دولار وفقاً لموقع «نورديانتراد»، لكن بوتائر مختلفة. كانت ذروة الاستثمارات المباشرة الخارجية في الأردن في عام 2005 مسجّلة نحو 3.5 مليارات دولار، لكنها انخفضت لاحقاً بشكل ملحوظ لتبلغ 830 مليون دولار في عام 2019. كما أن نسبة الاستثمارات الخارجية من الناتج الداخلي وصلت إلى 23.5% لسنة 2005 بينما انخفضت إلى 1.85% لسنة 2019، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي وتقرير آخر صادر عن «ماكروترندز.»

بمعزل عن جدوى هذه الإجراءات التي لا يُعتقد أنها ساهمت في تنمية الأردن، بل أدّت إلى استثمارات في بعض القطاعات فقط ولم ينتج عنها منافع ملحوظة، وفقاً لدراسة أُعدّت سنة 2013 من قبل جامعيين أردنيين. جاء في هذه الدراسة أن الاستثمارات الخارجية، معظمها من الدول العربية، وهذا شيء إيجابي في رأينا، خصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية والطاقة والزراعة. وآلية الاستثمارات كانت عبر البورصة الأردنية في عمان. ليست مهمتنا تقييم جدوى السياسة التي تشجّع الاستثمار الآتي من الخارج، بل النظر في ما إذا كان التطبيع مع الكيان ساهم في تنمية الاستثمارات.

في هذا السياق شهدت سنة 2016 تحوّلاً لافتاً للبرلمان الأردني الذي له باع طويل في مناهضة التطبيع الاقتصادي. ففي تلك السنة وافق البرلمان الأردني على قانون يتيح للكيان الصهيوني الاستثمار في صناديق استثمار أردنية تديرها الحكومة الأردنية. هلّلت صحيفة «جيروسليم بوست» بهذا القرار

الذي اعتبرته طعنة لحركة «بي دي أس» الفلسطينية التي تدعو إلى مقاطعة البضائع الصهيونية وكلّ أشكال التعاون الثقافي والاجتماعي. هذه الطعنة، بحسب الصحيفة، جاءت بينما يسهم نشطاء أجانب من أكاديميين ومسؤولين في حملة المقاطعة. رغم ذلك، لم يتجاوز حجم الاستثمارات الصهيونية في الأردن ما قيمته 4.7 ملايين دولار في نهاية 2016. والإحصاءات المتوافرة حتى آخر 2017 تفيد بأن الاستثمارات الصهيونية ما زالت بنحو 5 ملايين دولار، أي ليس هناك من استثمار يُذكر في البورصة الأردنية.

تطبيع فوق التطبيع

في الخلاصة، لا يمكن أن نقول بأن التطبيع «نجح» في الأردن، رغم بعض الاختراقات كما حصل في مصر. فالشعب الأردني، كما المصري، كان وما زال رافضاً للتطبيع مع الكيان الصهيوني. والحكومات الأردنية لا تستطيع أن تقدّم كشف حساب إيجابياً لسياسة التطبيع. لكن الخيارات والسياسات الاقتصادية التي اتُّبعت في إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني وفقاً لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدّت إلى انكشاف الاقتصاد الأردني تجاه الخارج، وخصوصاً تجاه الولايات المتحدة ودول الخليج. هذا يُضعف قدرة الحكومة الأردنية، أيّاً كانت، في مواجهة أي إملاء خارجي بما فيه ما يمكن أن يصبّ في مصلحة الكيان الصهيوني. وما يزيد الطين بلّة، إقدام دولة الإمارات على التطبيع، ما سيؤدّي إلى تراجع ملموس في الاقتصاد الأردني وخصوصاً في مجال الطيران. وفق مجلّة «غلوبس» الاقتصادية الصهيونية، فإن اتفاقات الطيران بين الكيان وكل من البحرين والإمارات ستزداد بشكل ملموس، ليس بهدف نقل السياح فقط، بل كمحطات لنقل الركّاب

من الكيان إلى الشرق الأقصى، علماً بأن الشركة الأردنية «العالية» تقوم بتلك المهمة.

**باحث وكاتب اقتصادي وسياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

*هذا المقال هو واحد من حلقات عديدة مقتطفة من الورقة التي أعدّها الباحث والكاتب الاقتصادي والسياسي، زياد حافظ بعنوان: «البعد الاقتصادي للتطبيع: الواقع والمواجهة}، والتي قدّمها في منتدى «متحدون ضد التطبيع} في 21 شباط 2021. يقول حافظ إن مهمة الورقة ليست تعداد المكتسبات التي حققها الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات السلام والتطبيع غير الرسمي الذي تعمّم في التسعينيات، بل التركيز على فكرة أساسية أن هذه الاتفاقيات لم تؤدّ إلى تحسين المشهد الاقتصادي للدول التي أقدمت على تلك الخطوة

https://al-akhbar.com/Issues/301832

9 - شركة "رندة" التونسية: القصّة الخفية للتطبيع الاقتصادي مع "إسرائيل"

بقلم محمد اليوسفي 20مارس 2021

من ميناء رادس في تونس وصولا إلى ميناء أسدود التابع لما يسمّى بدولة إسرائيل، تعبُر سنويا العديد من الحاويات المحمّلة بالكسكسي التونسي الذي يصنّع من قبل شركة رندة التونسية. مبادلات تجارية سريّة تشكّل أحد أوجه التطبيع الاقتصادي المسكوت عنه بين مؤسّسات تونسيّة وشركات صهيونيّة استفادت من غياب إطار تشريعي يجرّم مثل هذه العلاقات.

الكاتب : محمد اليوسفي، رئيس تحرير القسم العربي بموقع الكتيبة

"نحن معتادون على التصدير إلى ميناء أسدود (بالعبرية أشدود)". بهذه العبارة المقتضبة حاول المسؤول على التسويق والتصدير في شركة رندة التونسية مهدي الجبالي طمأنة ممثلة شركة "ميدل تراید" الإسرائيلية شيرلي غولوبوك وزميلها نير رونان بخصوص البضاعة التي تمّ الاتفاق عليها قصد تصديرها إلى الكيان الصهيوني.

كان ذلك في صائفة 2017 حينما حاولت ممثلة الشركة الإسرائيلية الاستفسار عن موعد وصول الشحنة وأسباب تأخرها على الرغم من مرور 17 يوما من تاريخ تحويل الأموال إلى حساب بنكي سرّي على ذمة أصحاب شركة رندة في الخارج بحسب ما ورد في مراسلات رسمية بين الطرفين. فقد تمّ الاتفاق بينهما خلال المفاوضات على أنّه من الأفضل تحويل المال من بنك خارج إسرائيل درءا لأي شبهات ممكنة قد تتسبّب في فضيحة لشركة رندة ذائعة الصيت في تونس التي باتت واحدة من أهم الشركات المزودة للسوق الإسرائيلية بمنتج الكسكسي.

في المنطقة الصناعية بئر القصعة من ولاية بن عروس جنوبي العاصمة تونس، وبعيدا عن الأراضي الفلسطينية المحتلة بآلاف الكيلومترات، تنتصب شركة الصناعات الغذائية رندة أين يتم إنتاج مادة الكسكسي تونسي الصنع الذي بات يحظى بطلب مُلحّ في السوق الإسرائيلية، حيث لم تمنع العوائق السياسية والدبلوماسية توطيد أركان مثل هذه العلاقة.

يروي هذا التحقيق قصّة التطبيع التجاري بين شركة رندة التونسية التي تملكها مجموعة محسن الحشيشة، وهي واحدة من أكبر المجموعات الاقتصادية في تونس في العقود الأخيرة، وبين شركات إسرائيلية. لم يحل قطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الجمهورية التونسية وما يسمّى بدولة إسرائيل منذ سنة 2000 في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية وغلق ما سميّ آنذاك بمكتب رعاية المصالح دون نجاح الكيان الصهيوني في إسالة لعاب بعض الفاعلين الاقتصاديين التونسيين الذين لا يرون غضاضة في تطبيع العلاقات الاقتصادية تمهيدا لتطبيع سياسي منشود.

كوشير بنكهة تونسية

هي مجموعة شركات تونسية متعددة النشاطات. ترجع بداياتها إلى 1960 تاريخ تأسيس المهندس محسن حشيشة لشركة مختصة في التجهيزات الهيدروليكية. عام 1971 أسس حشيشة شركة إنوبلاست لصناعة البلاستيك تلتها في الثمانينات والتسعينات تأسيس المجموعة لعدة شركات أخرى أهمها رندا (1987)، إلكتروستار (1993) وميكسال (1999). كما تعد المجموعة من المساهمين التاريخيين في بنك تونس العربي الدولي ومجمع تونس للتأمين.

دخول شركة رندة التونسية إلى السوق الإسرائيلية لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة لمجهودات مضنية بذلها القائمون عليها من أجل الحصول على رخصة الكوشير التي تتيح ترويج منتوج الكسكسي هناك. ففي سنة 2017 منح مركز الكوشير باداتز بيت يوسف الترخيص لمنتجات الشركة المذكورة لكي تتمكن من تسويقها، إذ يشترط أن تكون المواد الموردة من هذا القبيل متحصلة على شهادة الكوشير طبقا للشريعة اليهودية وفق معتقداتهم.

وتفيد الوثائق التي تمكن موقع الكتيبة من الحصول عليها أنّ هذا الترخيص مؤرخ بتاريخ 4 جوان 2017. وهو يسمح للشركات الإسرائيلية على غرار "برو بلوس"، الكائن مقرها في مستوطنة أينات، بتوريد منتوج الكسكسي الذي يُصنّع من قبل شركة رندة في مقرّها بالمنطقة الصناعية بئر القصعة بن عروس في تونس، وتحديدا العلب من حجم 1 كلغ و5 كلغ.

Kashruth Department
BADATZ "BEIT YOSSEF"
Founded by Manas Mnor Israel Hagaon
Rabbi OVADIA YOSSEF Zitzuk"l

מחלקת כשרות
בד"צ "בית יוסף"
מיסודו של מנהג מאור ישראל
הגאון רבי עובדיה יוסף זצוק"ל

בס"ד

תעודת מס' 4004
ר' סיון התשע"ח

אישור

הננו לאשר בזה כי המוצר
קוסקוס בינוני
בתכולה 1 ק"ג/5 ק"ג
המיוצרים ע"י,
סוקמה אינטרנשיונל אלימנטרים יבוא,
את. ביר אל קסה, בן ארוס, תוניסיה
המיובאים ע"י,
פרו פלוס בע"מ,
קיבוץ עינת.
מיצרים רותם פיקוח והוראות הבד"צ
כשר למהדרין - פרווה (לא לפסח)

הכשרות באחריות מנהלות את תוקף הבד"צ כתוב בלבד!

ואישרר תקף בכתובת הנ"ל ועד ר' סיון תשע"ח
(24 מאי 2018)

הגר"ש בן חמו
שגיא בד"צ "בית יוסף"

2 Bet Hakerem st. P.O.B. 43022 Jerusalem 9583445 ירושלים 43022 ת.ד. 45 רחוב הכרם
WWW.BADATZ.BIZ Fax: 02-6510580 פקס Tel: 02-6536536 טל'

مركز الكوشير / المنتوجات الحلال طبقا للشريعة اليهودية
باداتز - بيت يوسف
أسست من قبل حاخام يعقوب اسرائيل
الحاخام يوسف عوفاديا

ترخيص

نؤكد بموجبه هذا أن منتوج
الكسكسي المتوسط
السعة 1 كغ / 5 كغ
المصنع من طرف:
شركة الصناعات الغذائية رندة.
بئر القصعة ، بن عروس ، الجمهورية التونسية
مستورد من قبل: برو بلاس المحدودة
Pro Plus Ltd
كيبوتس إيلات
المنتجات الخاضعة لإشراف، وتوابع الباداتز
لحوم - فرع (غير مخصصة لعيد الفصح اليهودي)
التعبئة في أكياس مغلقة لحمل ختم" الباداتز" (منتوجات حلال) فقط،
الشهادة صالحة للعنوان أعلاه حتى(24 ماي 2018)
اللجنة الشريعية بيت يوسف
الإمضاء: غير مقروء

العنوان: 2 شارع بيت-هاكيرم، صندوق البريد: 43022 ت.ب 43022 القدس
الهاتف: 02-6536536 فاكس: 02-6510580 www.badatz.biz

من المهم في هذا السياق الإشارة إلى أنّ الكوشير أو الكشروت هو الطعام الكوثر أي الحلال حسب الأحكام اليهودية مثل الحلال في الإسلام. ونظام الكوشير تشرف عليه الحاخامية في ما يسمّى بدولة إسرائيل. والحاخامية هي مؤسسة معترف بها من قبل القانون هناك باعتبارها سلطة الهالاخاه أي الفتوى، وهي أيضا تشكّل سلطة روحية.

الكوشير أو الكشروت هي كلمة عبرية تعني المُلائم والصحيح، وهو الطعام المحلّل أي المباح أكله في الشريعة اليهودية. وكي يعتبر المنتج الغذائي من الكوشير يجب أن تكون جميع مكوناته متطابقة مع تعاليم

الكوشير. فإذا اشتمل على مكوّن ما، يخالف "شريعة الكوشير"، صار الطعام بأكمله مخالفا للشريعة وفق ما استقيناه من الأدبيات اليهودية.

باتت علامة الكوشير باعتبارها شرطا ضروريا، تدرّ على اليهود أموالا طائلة نظرا إلى أنّه يتعيّن على الشركات المصدّرة، مثل رندة التونسية، "الاجتهاد" حتّى تحظى بمباركة وموافقة الحاخامات.

في هذا الإطار، مكّنت شركة رندة عددا من الحاخامات اليهود من زيارة تونس في السنوات الأخيرة. من بين هؤلاء الحاخام اليهودي الكندي الإسرائيلي ليفي تيتلباوم الذي سبق أن زار تونس بدعوة من شركة رندة. وقد تسنّى لنا التأكد من ذلك بناء على مصادر في إدارة الحدود والأجانب بوزارة الداخلية التونسية.

كانت آخر زيارة قام بها الحاخام تيتلباوم إلى تونس، بحسب ما توفر لدينا من معطيات مؤكدة، في 6 نوفمبر 2018 عبر الخطوط الإيطالية قادما من مطار روما قبل أن يتّجه لاحقا إلى تل أبيب عبر نفس المسلك.

في ردّهم على إحدى المراسلات الواردة عليهم من ممثلة شركة ميدل تراید الإسرائيلية، يُذكّر القائمون على قسم التصدير بشركة رندة التونسية بالآتي :

من المعلوم أنّه لا يمكننا أن نصدّر إلى إسرائيل دون شهادة كوشير لذلك فإنّ إدارة الجودة لديها القدرة على وقف إنتاج الطلبية

يتعلق الأمر هنا بشهادة كوشير كان حاخام آخر يدعى مردخاي طرفا في الحصول عليها لتسهيل عملية إتمام الصفقة قبل إرسال البضاعة لفائدة الشركة الإسرائيلية ميدل تراید، التي نتبين من خلال موقعها الرسمي على الانترنت أنّ عنوانها كائن بشارع هاشيكمه في مدينة أزور التابعة لمقاطعة تل أبيب.

من بئر القصعة إلى "إسرائيل"

تأسّست شركة الصناعات الغذائية رندة سنة 1987. وهي تمثل اليوم إحدى أهم الشركات التونسية في مجال تصنيع الكسكسي والمعكرونة. تتمتع رندة كغيرها من المؤسسات التونسية المختصة في هذا المجال باميتازات لإنتاج الكسكسي المدعّم والعجين الغذائي. ففي هذه المؤسسة الكائنة بالمنطقة الصناعية بئر القصعة، يتمّ صنع الكسكسي بأنامل تونسية لا يعلم أصحابها أن نسبة من المنتوج تُوجّه للتصدير نحو ما يسمّى بدولة إسرائيل.

يمرّ تصدير الكسكسي تونسي الصنع من قبل هذه الشركة إلى الكيان الصهيوني أساسا عبر فرنسا من خلال ميناء مرسيليا على وجه الخصوص. تكشف إحدى المراسلات بين شركة رندة والوسيط الاسرائيلي "ميدل تراید" أنّ عملية الشحن انطلاقا من تونس تتمّ اعتمادا على عملية مخاتلة، إذ يتمّ تحميل الأكياس التي تكون في المقدمة دون استعمال شعار الكوشير باللغة العبرية في الملصقات.

" ما يمكن أن نقترحه عليكم هو ألا تضعوا ملصقات (علامة الكوشير باللغة العبرية) في الصفين الأماميين من الحاوية. ولكن رجاء التثبت وإعلامنا بكمية الأكياس التي سيتم وضعها من الأمام".

مقتطف من مراسلة موجهة إلى شركة رندة التونسية من قبل ميدل تراید الإسرائيلية

بهذه الطريقة دأبت شركة رندة على تصدير جزء من منتوجها المتعلق بمادة الكسكسي إلى السوق الإسرائيلية أين بات يحظى برواج كبير. فبين 2017 و2019 على وجه الخصوص، قبيل أزمة الكورونا، أضحت شركة رندة تصدّر ما يناهز 6 حاويات كبيرة شهريا إلى الكيان الصهيوني بوساطة

من شركة تحمل اسم "سوديك" عبر ميناء مرسيليا الفرنسي بحسب مصدر حبّذ عدم الكشف عن هويته للعموم في هذا التحقيق.

تطرح علاقة شركة رندة التونسية بالشركات التجارية الاسرائيلية عديد التساؤلات بخصوص كيفية مرور هذه البضائع دون تفطن جهاز الديوانة (الجمارك) إلى ذلك، رغم أنّه من المفترض أن يتم التحرّي جيدا في كلّ البضائع. حتّى وإن كانت الشركة المعنية تعتمد طريقة ذكية للإيهام بأنّ البضائع التي توضع في مقدمة الحاوية لا علاقة لها بالوجهة المرسلة إليها.

De : Mahdi DJEBALI / RANDA
Envoyé : lundi 10 juillet 2017 10:46
À : Shirly Golobock; Nir Ronen; Chekib BEN ALI / RANDA
Objet : RE: MTL EXPORT

Dear Shirly,

As agreed packaging will be available with couple of days, we only need stickers design to print and proceed to the export.
On the other hand, and as response to your question, kindly notice the following:

- In front will be 121 cartons for the 1KG container meaning 1452 pack
- For the 5KG bag, it will be approximately 250 to 260 bags.

As per route, we are used to export to Ashdod port, will check for technical details and update you with couple of hours.

Regards

مصدرنا السابق ألمح في هذا السياق الى امكانية وجود شبهة تواطؤ من قبل بعض الأشخاص في سلك الديوانة من الذين يغضون الطرف عن هذه العمليات التي تقوم بها شركة رندة. فرضية لم يتسنّ لنا نفيُها أو تأكيدها.

من الأمام سيكون هناك 121 علبة بالنسبة الى حاوية (كيس) من صنف 1 كلغ. بالنسبة الى صنف 5 كلغ، سيكون هناك بين 250 و 260 كيسا في المقدمة. وبالنسبة إلى الطريق فنحن معتادون على التصدير إلى ميناء أشدود.

مقتطف من مراسلة موجهة إلى شركة رندة التونسية من قبل ميدل تراید الإسرائيلية

ميناء أسدود

لا تكتفي شركة رندة فقط بتصنيع الكسكسي الموجه إلى شركة "ميدل تراید" الاسرائيلية بل إنّ تصميم الكيس وعملية الطباعة والتغليف واعداد الملصقات تتم في تونس بحسب ما تكشفه الوثائق التي تحصّل عليها موقع الكتيبة. إذ تتعلل ممثلة الشركة الاسرائيلية في إحدى المراسلات بأنّ تكلفة القيام بهذه العمليات في إسرائيل باهضة جدا.

علاقة شركة رندة بالشركات الاسرائيلية المهتمّة بتوريد الكسكسي التونسي والتي نمت بشكل بارز في السنوات القليلة الماضية هي في حقيقة الأمر عابرة للقارات جغرافيا حيث تحظى بغطاء قانوني ومؤسساتي يجعل من فرنسا محطة عبور وهمزة وصل.

سوديك .. غواصة للتطبيع

في شارع ماتيران بالدائرة الباريسية الثامنة في فرنسا، تنتصب شركة سوديك التي ما انفكت تُستغل كهمزة وصل بين شركة رندة التونسية وشركات إسرائيلية مهتمة بتوريد الكسكسي التونسي الصنع. تأسّست شركة سوديك، وهي مختصر للتسمية الكاملة لشركة التنمية الصناعية والتجارية، سنة 1999 من قبل مجموعة الحشيشة التي تملك شركة رندة التونسية.

هذه الشركة التي أسّست في البداية لكي تكون مؤسسة مساعدة على ولوج رندة للأسواق الأوربية في ظرفية ما بعد توقيع اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي من أجل تذليل القيود والتعقيدات القانونية والجمركية المفروضة بين ضفتي المتوسط،

باتت في السنوات القليلة الماضية غواصة للتطبيع التجاري مع شركات إسرائيلية بالنظر إلى التسهيلات التي يمكن أن تقدمها بحكم تمركزها في فرنسا.

شركة سوديك، التي وإن كانت فرنسية المنشأ، فهي تونسية الجينات. إذ تعدّ امتدادا على مستوى رأسمالها لشركة الصناعات الغذائية رندة ولشركة الطاحونة التونسية المملوكة مجموعة الحشيشة. وسجّلت سوديك بين 2018 و2019، ارتفاعا في رقم معاملاتها بحسب تقاريرها المالية الرسمية المنشورة في فرنسا بنسبة 65.15 بالمائة. ويعود هذا النجاح في جزء منه إلى السوق الإسرائيلية التي أضحت تمثل واحدة من أهم الوجهات التجارية للكسكسي المصنّع من قبل الشركة الأمّ رندة في تونس.

بالعودة إلى فرنسا أين يوجد مقر هذه المؤسسة الغواصة، تعرّف سوديك نفسها على أنّها شركة ذات مسؤولية محدودة. وهي متخصصة في نشاط الوساطة التجارية في مختلف المنتجات. يشرف على هذه الشركة حاليا عدنان حميدة الذي يشغل بدوره خطّة المدير العام لشركة رندة في تونس.

في إطار هذا التحقيق، حاولنا الاتصال برقم الهاتف المنشور في التقارير الرسمية لهذه المؤسسة لكن لم نتمكن من الحصول على أي ردّ. كما قمنا بزيارة لمقر سوديك في باريس دون أن نتمكن من الدخول إلى المقر الذي كان مغلقا في أكثر من مرة.

بحكم القوانين الفرنسية والعلاقات الدبلوماسية القائمة بين فرنسا وما يسمى بدولة إسرائيل، تسمح شركة سوديك لمجموعة الحشيشة ومن خلالها شركة رندة، بتوريد الحبوب التي يستخرج منها منتوج الكسكسي إلى تونس قبل أن يعاد تصديرها إلى العديد من الوجهات التجارية من بينها الكيان الصهيوني.

حيث يتم تعليب منتوج الكسكسي الذي يصنع في تونس بحسب فحوى الاتفاق اعتمادا على العديد من التسميات التسويقية من بينها تسمية قرطاج.

من هذا المنطلق، تمثل شركة سوديك، وهي عبارة عن فرع يتبع مجموعة الحشيشة، غطاءً قانونيا للمعاملات التجارية التي تنسجها شركة رندة بشركات إسرائيلية مهتمة بتوريد الكسكسي التونسي لا سيما منذ سنة 2017.

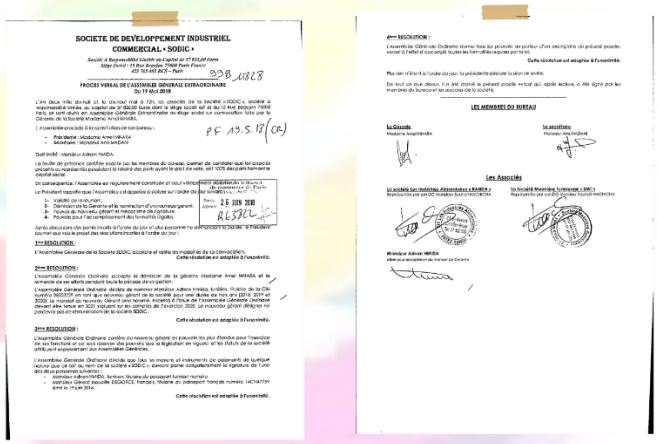

SOCIETE DE DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL
COMMERCIAL « SODIC »

PROCES VERBAL DE L'ASSEMBLEE GENERALE EXTRAORDINAIRE

روايات متضاربة

"ليس كسكسي رندة فقط الذي قد يباع في السوق الاسرائيلية، إذ يمكن تمرير أي منتوج تونسي عبر شركات فلسطينية أو عربية". بهذه العبارات أجاب مدير شركة رندة عدنان حميدة عن سؤالنا بخصوص ماهية العلاقة مع شركة ميدل تراید الإسرائيلية، مضيفا أنّ عمليات التصدير التي تتمّ عبر ميناء أشدود داخل الكيان الصهيوني تقوم على التعامل مع فلسطين المحتلة وليس مع إسرائيل، وفق قوله.

وشدّد حميدة على أنّ شركة رندة تصدّر إلى "حريف في قطاع غزة ولهذا يتم استعمال اللغة العبرية في الديوانة". ويضيف محدّثنا انّ شركة رندة تتعامل

مع هذه الشركة التي تسمّى "غودي فودس" منذ ما يقارب 10 سنوات حيث يتم تصدير قرابة ألف طن سنويا.

في لقائنا بعدنان حميدة نفى في البداية معرفته بشركة ميدل تراید التي أكد أنها أمريكية وليست إسرائيلية، قبل أن يستدرك بالقول إنّه لمرّة واحدة فقط تمّ التعامل مع الشركة الآنف ذكرها وذلك في شكل وساطة من أجل التدخل لإخراج بضاعة موجهة إلى غزة عبر ميناء أشدود سبق وأن تعرضت إلى عملية تعطيل.

شركة سوديك تبيع للسوق الفرنسية ولها حرفاء يهود في فرنسا وهناك من يطلب ملصقات بالعبرية فضلا عن شهادة الكوشير

عدنان حميدة

يعتبر عدنان حميدة أنّه بطرح مثل هذه المواضيع (في إشارة إلى مسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني) في الصحافة التونسية لا يمكن لتونس أن تتقدم، مبرزا أنّ التعامل مع شركة ميدل تراید كان لمرّة واحدة وهو يتحمّل مسؤوليته في هذا الموضوع وفق قوله. ويوضّح في نفس السياق أن السلع التي تصدّرها رندة إلى الخارج من بينها منتجات تحمل الغلاف الذي يطلبه الحريف.

From: Mahdi DJEBALI / RANDA [mailto:mahdi.djebali@randa.com.tn]
Sent: Tuesday, May 30, 2017 12:31 PM
To: Shirly Golobock
Cc: Chekib BEN ALI / RANDA; Nir Ronen
Subject: Bank Transfer

Dear Nir,

Further to our last conversation and after checking, it will be preferable to make transfer from a bank outside Israel.

Thank you for you comprehension and have great trip.

Regards

حينما واجهنا حميدة بالمراسلات بين شركة رندة وشركة ميدل تراید فضلا عن وثائق أخرى، بدت علامات الارتباك والتوتر على ملامحه وتغيّرت لهجة خطابه. يقول في هذا السياق:

"ما المشكل في زيارة الحاخام ليفي إلى تونس؟ ما المشكل أن يكون نظير قدومه الحصول على صفقات في السوق الكندية قيمتها 8 مليون دولار؟ شهادة الكوشير موجودة لدى العديد من الشركات التونسية خاصة العاملة في مجال الصناعات الغذائية. سلع رندة يمكن أن تكون موجودة في السوق الإسرائيلية مثل السنبلة الذهبية والهريسة ولكن لسنا نحن من قام بتصديرها. أنا أنفي نفيا قطعيا وجود أي علاقة مع شركات إسرائيلية وأتحمل مسؤوليتي في هذا".

في سبتمبر 2015، تناقلت وسائل إعلام تونسية خبرا مفاده نشر رئيس اتحاد كرة اليد بالكيان الصهيوني دورون سمحي وقتها لتصريح إعلاميّ عبّر فيه عن سعادته بفوزه بخطة نائب رئيس الاتحاد المتوسطي لكرة اليد بفضل تصويت ممثلي تونس ومصر لفائدته. كما نشر سمحي صورة ثنائية له مع ممثل تونس في ذلك الاجتماع والذي لم يكن سوى مهدي خواجة، الرئيس السابق للجامعة التونسية لكرة اليد وعضو مجلس إدارة شركة رندة وصهر مؤسّس الشركة محسن الحشيشة وأحد مالكي الأسهم فيها.

مهدي خواجة، الذي التقيناه ضمن هذا التحقيق بصفته أحد كبار المسؤولين في شركة رندة، قال إنّ عدنان حميدة قد يكون على علم بأنّ سلع رندة تذهب إلى إسرائيل ولكنه لا يعتقد أنّه قام بذلك عن قصد، مشدّدا على أنّه لا علم له إن كانت هناك سلع قد دخلت إلى إسرائيل وأنّ ذلك ليس في نيّة رندة، بحسب تعبيره.

يوضّح خواجة في الإطار ذاته أنّه "من العادي أن يكون هناك كسكسي تونسي في إسرائيل أين تقطن ثالث أكبر جالية تونسية في العالم وتقدّر بحوالي 120 ألف شخص من حاملي جواز السفر للجمهورية التونسية" وفق قوله، مفيدا أنّه هو من أسّس شركة سوديك في فرنسا "وذلك لأسباب مرتبطة بالعمليات الجبائية والضريبية في الفضاء الأوربي."

يضيف خواجة: "أنا لا أعلم بأنّ سوديك ترسل بضائع إلى إسرائيل. شهادة الكوشير ليست عارا فهناك 120 ألف تونسي يقيمون في إسرائيل ولهم أملاك في تونس والدولة التونسية تعترف بهم".

يؤكّد المصدر نفسه أنه مبدئيا لا يوافق على أي علاقة يمكن أن تجمع شركة رندة بشركات إسرائيلية لكنه يشدّد في الآن ذاته على أنّه لا يمكن منع سلع تونسية من الذهاب إلى إسرائيل أو أي بلد آخر.

قد يكون مهدي الجبالي على علم بهذه الصفقات (مع جهات إسرائيلية) لأنّه يتحصل على نصيب من عائدات المبيعات التي تصدّر إلى الخارج يقدّر بـ10 بالمائة.

مهدي خواجة

أمّا بخصوص الحاخامات الذين زاروا تونس بدعوة من شركة رندة، فيقول مهدي خواجة إنّ صفته في الشركة هي عضو مجلس إدارة مكلف بتطوير الاستثمارات وإنّه لا علاقة له بالملف المثار في علاقة بالتطبيع مع شركات إسرائيلية، مشدّدا على أنّ شخصين من الحاخامات هما من أشرفا على عملية إصدار تراخيص الكوشير التي قال عنها إنّه لا يعرف إن كان الهدف منها تسويق بضاعة ليهود تونسيين في فرنسا أو في إسرائيل أو في تونس. ويؤكد خواجة أنّ من بين هذين الحاخامين شخص قدم من كندا. هذا الشخص في

حقيقة الأمر هو الكنديّ الإسرائيلي ليفي تيتلباوم الذي سبق أن أشرنا إليه أعلاه.

هذه الروايات المتضاربة التي نلمسها في ردود عدنان حميدة ومهدي خواجة تفنّدها مراسلات رسمية بين شركة رندة وشركات إسرائيلية من قبيل ميدل تراید هما على اطلاع عليها بحكم مهامها في المؤسسة وفق مجموعة من الوثائق التي تسنى لموقع الكتيبة التثبت من صحتها.

في نفس الإطار، تؤكد مصادر فلسطينية أنّ كلّ البضائع التي تدخل عن طريق ميناء أسدود تندرج ضمن إجراءات إسرائيلية بحكم الاحتلال القائم. وتندرج الضرائب والرسوم الجمركية ضمن اتفاق باريس الاقتصادي.

"الكسكسي مقابل الدم الفلسطيني"

تشير تقارير عالميّة رسمية من بينها إحصائيات صادرة عن مركز التجارة الدولية الذي هو عبارة عن وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة إلى أنّ أواصر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جهات تونسية وما تسمى بدولة إسرائيل لم تنقطع البتة قبل وبعد الثورة في 2011 على الرغم من عدم إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين.

هذه المؤشرات تجعل من وضعية شركة رندة حالة غير شاذة وهو ما يمكن أن نستشفه أيضا من ثنايا حديث مهدي خواجة وعدنان حميدة بخصوص بضائع أخرى تونسية هم على علم بأنّها تباع في السوق الإسرائيلية.

هذه الحقائق التي يُرجّح أنّ أجهزة الدولة التونسية على علم بها دفعت العديد من الأطراف السياسية والمدنية في تونس إلى المطالبة بالتنصيص على تجريم التطبيع في الدستور التونسي إبان مرحلة المجلس الوطني

التأسيسي التي أعقبت سقوط نظام بن علي. لكن هذا المطلب جوبه بالرفض لاسيما من قبل حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية.

وفي نوفمبر من سنة 2015، تقدمت كتلة الجبهة الشعبية (ائتلاف أحزاب اليسار وأحزاب قومية) في البرلمان بمبادرة تشريعية لإصدار قانون ينصّ على تجريم مختلف أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني. لكنّ هذه المبادرة ظلت حبيسة رفوف مجلس نواب الشعب. كما تقدمت الكتلة الديمقراطية مؤخرا في البرلمان التونسي الحالي وتحديدا في شهر ديسمبر من سنة 2020 بمبادرة جديدة لنفس الغرض مازالت تراوح مكانها.

يقول الناشط والباحث في مجال مناهضة التطبيع صلاح الداودي في هذا الإطار:

إنّ علاقة شركة رندة بالشركات الصهيونية تندرج في سياق نوع من تكثيف خوصصة التطبيع مع العدو الصهيوني وهو بالتالي تطبيع اقتصادي على اعتبار أنّ ميناء أشدود هو تحت هيمنة هيئة الموانئ الصهيونية ومثل هذه الجرائم ترتقي لمرتبة خيانة الأمن القومي التونسي.

ويفسر الداودي عدم تمرير أي مبادرة سياسية أو قانونية إلى حدّ الآن تنصّ على تجريم التطبيع بنفوذ من أسماهم بتجار التصهين وتهويد الاقتصاد التونسي، مؤكدا أنهم هم من كانوا وراء اسقاط أي مبادرة تكون في هذا الاتجاه.

ويعتبر الداودي أنّ التعامل مع الحاخامات هو تعامل مع من يبرّرون جرائم شبكة إرهاب دولي لما يسمى بدولة إسرائيل، حيث يتم اقحام الجنسية التونسية والرأسمال التونسي وما يصنع على الأراضي التونسية في لوبي دولي وفق قوله. ويضيف متسائلا:" أين الحكومة ؟ وأين الدولة ؟ وأين الديوانة؟ وأين البنك المركزي التونسي من هذه العمليات ؟".

يرى صلاح الداودي أنّه من غير المقبول أن تمرّ مثل هذه العمليات التطبيعية كما وصفها ولخصها في مقولة "الكسكسي مقابل الدم الفلسطيني" مرور الكرام داعيا رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى فتح هذا الملف عبر مجلس الأمن القومي لاسيما وأنّ مثل هذه العلاقات من المؤكد أنّها تتمّ تحت غطاء جهاز الموساد الإسرائيلي، وفق تعبيره.

وعبّر الداودي عن ثقته في أن يقوم من وصفهم بالقضاة الشرفاء والمحامون والمنظمات الوطنية والأحزاب المبدئية بقول كلمة فصل في هذا الموضوع للدفع نحو تجريم التطبيع ومحاسبة المتورطين فيه لاسيما وأنّ الحاخامات الذين زاروا تونس ضمن هذه العلاقات السريّة هم من يشرفون ليلا نهارا على قتل وذبح الفلسطينيين بأي عنوان كان حسب قوله.

لا شكّ في أنّ وضعية شركة رندة وغيرها من الشركات التونسية التي نسجت علاقات مع شركات إسرائيلية لتصدير منتوجاتها إلى الكيان الصهيوني ستظلّ مثار جدل وتعويم ومراوغة طالما لم يتم الحسم سياسيا في تشريع نصّ قانوني يجرّم مثل هذا الفعل الذي يكتسي طابعا أخلاقيا قد لا يكون ملزما لبعض أصحاب المال والأعمال من أنصار مقولة: "دعه يعمل ..دعه يمرّ".

مونتاج :حمزة الفزاني

https://alqatiba.com/2021/03/20/%D8%B1%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***